جامعة يحى فارس –المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مساهمة الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة صيدال فرع إنتاج المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

_مروة خليفي

تحت إشراف الأستـــاذة:

عزيزة المهري

أعضاء اللجنة المناقشة :

عماد غزازي	رئيسا
عزيزة المهري	مشرفة
ميسوم بوشنافة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

عندما بدأت هذه الرحلة، وقف العديد من الأفراد بجانبي وقدموا لي

كل ما أحتاجه بدون تشجيعهم لم أكن لأصل إلى هذا الحد لذلك أنا

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتكريس هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله عزوجل: { **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذلِ مِنَ الرَحْمَةِ وَقُلْ رَبِ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرَا** } سورة الإسراء الآية 24

إلى **أمي وأبي** على دعمهم وطمأنتهم ودعواتهم التي ساعدتني على البقاء على

تعقب والوصول إلى هذا اليوم لا يمكن للكلمات ولا الأفعال أن تعيدها.

إلى **أشقائي:** شكرًا لكم على الأشياء الصغيرة التي قمتم بها كل يوم ولكونها داعمة لحياتي.

إلى **جدي وخالتي** رحمهما الله إلى **جدتاي وجدي** أطال الله في عمرهم وحفظهم بعينه التي لا

تنام.

إلى رفيقات العمر "**سلمى**" "**ميساء**".

وإلى أفراد عائلة **خليفي** و **صايفي** كل باسمه.

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء الحمد لله عزوجل على الصحة والقدرة والصبر والإلهام الذي كان يقودني طوال هذه الرحلة لقوله تعالى: { **وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكمْ** } سورة إبراهيم، الآية 07.

أود أن أشكر جميع الأساتذة الذين ألهموني ودعموني في إكمال هذا العمل بدءًا من مشرفتي، **عزيزة المهري**، على دعمها وتوجيهها ونصائحها فلقد كانت ثروة وعمق عقلها ومشورتها وصبرها هو ما أرشدني في هذه الرحلة.

أعرب عن تقديري الكبير **لأساتذة قسم المحاسبة** بجامعة يحيى فارس على تعليقاتهم المستنيرة وآرائهم الرائدة.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مساهمة الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في تحسين جودة القوائم المالية وبيان مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بمبدأ الإفصاح، وقد تم دلك من خلال عرض مفهوم ومتطلبات الإفصاح وأهم القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها والتطرق إلى معرف العلاقة بين المحاسبة والجباية وعرض المعيار الدولي رقم 12 مع تقديم دراسة بالإطلاع على القوائم المالية للمؤسسة وتبيان أثر الضرائب المؤجلة على هذه القوائم، من أجل ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ودراسة ميدانية في الجانب التطبيقي، حيث تم التوصل إلى أن المؤسسة محل الدراسة تفصح عن الضرائب المؤجلة، ويساهم هذا الافصاح في جودة المعلومات المحاسبية مما يساعد في اتخاذ قرارات سليمة.

كلمات مفتاحية: إفصاح، ضرائب مؤجلة، قوائم مالية، المعيار الدولي رقم 12.

This study aims to highlight the contribution of deferred tax disclosure to improving the quality of the financial statements. It also aims to indicate the extent of the economic institution's commitment to the principle of disclosure. This was done by presenting the concept and requirements of disclosure, and the most important financial statements to be disclosed. The definition of the relationship between accounting and taxation and the presentation of International Standard No. 12 was addressed through a study by reviewing the financial statements of the institution and showing the impact of deferred taxes on these statements. For this, we followed the descriptive analytical approach and the field study in the applied

aspect, where it was concluded that the institution under study discloses deferred taxes, and this disclosure contributes to the quality of accounting information, which helps to make sound decisions.

Keywords: Disclosure, Deferred Taxes, Financial Statements, IAS 12

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	مراحل نشأة مجمع صيدال	60
(3-2)	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	61
(3-3)	الهيكل التنظيمي لفرع انتاج المدية	64

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	ميزانية جانب الأصول	21
(2-1)	ميزانية جانب الخصوم	22
(3-1)	حساب النتائج حسب الطبيعة	25
(1-3)	حالات الضرائب المؤجلة المتواجدة بمؤسسة صيدال	68
(2-3)	الأعباء الغير قابلة للخصم في دورة تحملها	69
(3-3)	استخراج التغير في الضرائب المؤجلة	69
(4-3)	الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية	70

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية الأصول 2019	85
02	ميزانية الخصوم 2019	86
03	حساب النتائج 2019	87
04	ميزانية الأصول 2020	88
05	ميزانية الخصوم 2020	89
06	حساب النتائج 2020	90
07	ميزانية الأصول 2021	91
08	ميزانية الخصوم 2021	92
09	حساب النتائج 2021	93
10	دفتر الأستاذ 2019	94
11	دفتر الأستاذ 2020	96
12	دفتر الأستاذ 2021	98
13	حساب النتائج لدور 2019 الخاص ب La Liasse Fiscale	100
14	حساب النتائج لدور 2020 الخاص ب La Liasse Fiscale	102
15	حساب النتائج لدور 2021 الخاص ب La Liasse Fiscale	103
16	خلاصة الضرائب المؤجلة 2018-2022	104

قائمة المختصرات

الاختصار	اللغة الانجليزية	اللغة العربية
IFRS	The International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
الشكر	
مستخلص الدراسة " عربي – انجليزي "	
قائمة الأشكال	I
قائمة الجداول	II
قائمة الملاحق	III
قائمة المختصرات	IV
قائمة المحتويات	V
المقدمة العامة	أ_ هـ
الفصل الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي وعرض القوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	3
المطلب الأول: تعريف وأنواع الإفصاح المحاسبي	3
المطلب الثاني: متطلبات عن الإفصاح المحاسبي	7
المطلب الثالث: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها	9
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	11
المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية	11
المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية	15
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية	18

خلاصة الفصل.	27
الفصل الثاني: الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية	
تمهيد	29
المبحث الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية	30
المطلب الأول: العلاقة بين المحاسبة والجباية	30
المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية	32
المبحث الثاني: عرض المعيار الدولي المحاسبي رقم 12 ضريبة على الدخل	38
المطلب الأول: هدف ومجال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12	38
المطلب الثاني: أهمية الاعتراف بالضرائب المؤجلة	42
المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي	44
المطلب الأول: معالجة الضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي	45
المطلب الثاني: دراسة الإختلافات بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية	47
المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة	52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: دراسة حالة لدى مؤسسة صيدال فرع إنتاج المدية	
تمهيد	57
المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال	58
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المجمع	58
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	60
المطلب الثالث: تقديم فرع إنتاج المدية	62

المبحث الثاني: كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة صيدال	66
المطلب الأول: تحديد النتيجة الجبائية	66
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة في مؤسسة	71
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	75
قائمة المراجع	78
قائمة الملاحق	84

المقدمة العامة

لقد ارتبط تطور الإفصاح المحاسبي بتطور عالم الأعمال، مما أدى إلى ظهور احتياجات جديدة من المعلومات المحاسبية التي تعبر عن رغبة مستعملي القوائم المالية في تقييم أداء ومخاطر وفرص ونمو القطاعات المختلفة، وهذا بهدف تحسين طرق عرض المعلومات وزيادة كميتها.

لذا قامت الجزائر بالانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي بدوره يساير المعايير المحاسبية الدولية (I.A.S) ومعايير الإبلاغ المالي (I.F.R.S) ليتماشى مع التطورات العالمية وجذب اهتمام المستثمرين الخارجيين لأن مبادئه تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتكون القوائم المالية أكثر وضوحا للمستثمر الأجنبي والمحلي، ومن أجل الوصول إلى هاته الدرجة من الإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية حتى يسهل على مستعمليها من اتخاذ القرارات السليمة.

وتعتبر الضرائب المؤجلة من أحد أهم المحاور التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والذي استوحى تطبيقها من المعيار المحاسبي الدولي (I.A.S 12) ضرائب على الدخل، والذي يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على إبراز الصورة الصادقة للقوائم المالية، وهذا من خلال فصل كل الممارسات المحاسبية من أي تناقض مع النصوص الجبائية.

وعليه يعتبر الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية من أهم العمليات التي تعالجها المؤسسات الاقتصادية من خلال إلغاء الفروقات الدائمة والتي تنشأ عن الفترة المالية ولا تنعكس آثارها في الفترات المالية التالية، وفي شكل فروق مؤقتة تنعكس آثارها على الفترات المالية اللاحقة وهذه الفروق المؤقتة تنشأ عنها آثار ضريبية مؤجلة في شكل زيادة أو تخفيض في مقدار الضرائب المستحقة في المستقبل حيث أن تأثير هذه الفروق لا تنحصر فقط في حساب النتيجة بل يمتد أيضا إلى قائمة الميزانية في شكل ضرائب مؤجلة قد تكون التزامات أو أصول.

وفي ظل ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1- الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في تحسين جودة القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

وعلى ضوء الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي عند إعداد قوائمها المالية؟

- ما مدى فعالية الضرائب المؤجلة في زيادة مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

- كيف تتحدد النتيجة الجبائية في الجزائر؟

2- الفرضيات:

- بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر أصبحت المؤسسات تلتزم بآليات الإفصاح لتقديم القوائم المالية.

- للضرائب المؤجلة فاعلية في زيادة مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- يتم تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع إجراء بعض التعديلات المنصوص عليها قانونيا.

3- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أثر الإفصاح عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة؛

- تبيان العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجبائية؛

- تبيان المعلومات المتعلقة بالضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي رقم (I.A.S 12)؛

4- أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية البحث حول موضوع الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية وهو إحدى المشاكل التي تواجه المحاسبين والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء منذ اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي المالي المبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية.

5- المنهج المستخدم في البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة اختيار المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم مختلف المفاهيم الخاصة بالإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، الضرائب المؤجلة، والمعيار الدولي رقم 12، من أجل توضيح العلاقة بين المحاسبة والجباية ومراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على طريقة دراسة الحالة الذي ركزت من خلاله على دراسة تقنية التأجيل الضريبي لدى مؤسسة صيدال.

6- دراسات سابقة:

– النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرر في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، بن بلقاسم سفيان، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر- 2009/2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية علو المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة وتطور الأسواق المالية وتحديد أسس وقواعد ومضامين ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي ومجالات دلالته، ومن ثم التعرض لعواقبه على الجزائر ومستلزمات تطبيقه فيها والعوائق والمشاكل التي قد تنجر من ذلك ومتطلبات حلها.

– الضرائب المؤجلة بين فلسفة التفكير وصعوبات التطبيق، عزيزة المهري، جمال عمورة – دراسة حالة شركة كهرباء البرواقية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 1– 2022، 2022/03/15.

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية التحول الكبير والجذري الذي أحدثته الضرائب المؤجلة في أسلوب التفكير وفي كيفية احتساب العبء الضريبي من خلال إعادة التوجيه من مقاربة حساب النتيجة إلى مقاربة الميزانية لقياس أثر الضرائب المؤجلة على ثروة المؤسسة.

7– ما يميز هذا البحث:

– معرفة الاختلافات بين قوانين النظام المحاسبي والنظام الجبائي؛

– دراسة الجانب الجبائي الجزائري في ظل التحيين الدائم للقوانين الجبائية؛

8– حدود البحث:

– **الحدود المكانية:** تم هذا البحث في المؤسسة الصناعية مجمع صيدال فرع إنتاج المدية؛

– **الحدود الزمانية:** تمت دراسة المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة لسنة 2019–2021

9– أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في اختيار هذا الموضوع ؛

- إكتساب معلومات في مجال المحاسبة والجباية؛

- دراسة الاختلافات بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي.

10- صعوبات الدراسة:

- قلة الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة وذلك بسبب سرية المعلومات فيها واستحالة منحها لأشخاص من خارجها؛

- صعوبة إسقاط الجانب النظري على المعطيات المقدمة لنا من طرف المؤسسة؛

- عدم تواجد برنامج يسهل للطالب عملية حساب المعطيات؛

11- هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة موضوع البحث والأهداف المرتبطة به، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة، حيث كان الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي حول الإفصاح المحاسبي وأهميته وكذا حول القوائم المالية وأهم مستخدميها، أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية، وتم التطرق إلى دراسة الحالة في مؤسسة صيدال – فرع انتاج المدية– حيث تم التعريف بالمؤسسة وكذا الهيكل التنظيمي لها والمعالجة الجبائية والمحاسبية للضرائب المؤجلة على مستوى المؤسسة.

وينتهي بحثنا هذا في الأخير بخاتمة تتضمن الاقتراحات والتوصيات كذا آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

عموميات حول الإفصاح المحاسبي وعرض القوائم المالية

تمهيد

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشاة من مستثمرين وموردين والمصالح الحكومية وغيرهم، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام حيث يقدم المعلومات الضرورية لمستخدميها فيجب أن تفصح المنشآت على القوائم المالية بشفافية لجعلها غير مضللة وهذا حتى يستطيع مستخدموها من اتخاذ القرارات الرشيدة.

يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخل وفصل تمهيدي لباقي الفصلين المواليين، ومن أجل الإلمام بأهم العناصر التي يحتويها سنتطرق فيه إلى ما يلي:

- المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية المنشورة مثلا وهو إدارة المنشأة حيال الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة الأطراف ذات العلاقة من هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق كل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال.

المطلب الأول: تعريف وأنواع الإفصاح المحاسبي

تعتبر عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الركيزة الأساسية لمستخدمي القوائم المالية نظرا لما يقدمه من معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي

يقصد بالإفصاح المحاسبي" الكشف والإظهار عن النتائج المحاسبية في القوائم المالية، فعلى المحاسب تقديم معلومات كافية لترشيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات".[1]

يعرف الإفصاح على أنه" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت

[1] أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010، ص65.

المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".[1]

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[2]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "العملية الخاصة بتوفير المعلومات ووضع قرارات السياسة المعروفة والتي من خلالها يتم توفير المعلومات في وقت مناسب وبطريقة واضحة ظاهرة للعيان".[3]

نلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

إذا فالإفصاح بشكل عام بأنه هو" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".[4]

---

[1] زغدار أحمد، وسفير محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية** مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص84.

[2] الحيالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة . مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996، ص 371.

[3] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي، (مدخل نظرية المحاسبة)** مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن،1998، ص211 .

[4] الصبان محمد سمير، **دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص245.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين إدارة المنشأة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي التقارير المالية من جهة أخرى، وغالبا ما ترد كلمة الإفصاح مرتبطة بألفاظ أخرى، ويمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي:

1- الإفصاح الكامل

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.[1]

2- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي

[1] لطيف زيود والآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007، ص180.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها هذا الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعية نشاطها، إذ أنه ليس مهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[1]

5- الإفصاح التثقفي (الإعلامي)

الإفصاح عن المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، كالإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، وهذا للحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6- الإفصاح الوقائي

يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة

[1] سنان سالم قاسم النعيمي، **تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2004، ص21

المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية في الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعله غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.[1]

المطلب الثاني: متطلبات عن الإفصاح المحاسبي

على المؤسسات مراعاة متطلبات الإفصاح التالية، عند الإفصاح عن القوائم المالية من طرف المؤسسة.

أولا: السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

ثانيا: الأطراف والصفقات الهامة

[1] لطفي زيود والآخرون، مرجع سابق، ص181.

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطرف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشاة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.[1]

ثالثا: الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

رابعا: الشكوك حول استمرار المنشاة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية[2].

خامسا: الالتزامات المحتملة

[1] حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000، ص 54.

[2] حماد طارق عبد العال، مرجع السابق، ص 54.

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المال.[1]

المطلب الثالث: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي:[2]

- قائمة المركز المالي ؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة الأرباح المحتجزة؛
- قائمة التدفقات النقدية.

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية)

[1] حماد طارق عبد العال، مرجع السابق، ص54.

[2] غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص28.

تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة مجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.[1]

ثانيا: قائمة الدخل

هي قائمة المكاسب كما يطلق عليها البعض أحيانا التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشاة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.

ثالثا: قائمة التغير في حقوق الملكية

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

رابعا: قائمة التدفقات النقدية

[1] غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، مرجع سابق، ص 29.

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعايير رقم (7).[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قوائم مالية أساسية وأخرى مكملة أو ملحقة، وتعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة كل التطورات المالية الحاصلة في الشركة، وتتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية في القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العمود الفقري لأي عمل تجاري لأنها تسهم في تكوين صورة منفصلة وشاملة عن الأداء المالي للشركة.

أولا: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي "عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة".[2]

القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيسي لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة

[1] جعفر عبد الإله ، **المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، 2003، ص 259.
[2] خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 101.

الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها.[1]

القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشاة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال.[2]

من خلال ما سبق فإن "القوائم المالية هي مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة ومدى سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف على مدى تمكن وخبرة الأشخاص القائمين بإعداد هذه القوائم ومدى استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".[3]

ثانيا: خصائص القوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة تتمثل في:[4]

1- القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص .191

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، 2006 ص 35.

[3] سامي محمد الرقاد، **"نظرية المحاسبة"**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011 ص 94.

[4] طارق عبد العال حماد، **" التقارير المالية"**، الدار الجامعية، مصر 2005 ص ص 84-88.

مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر المعقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول مسائل المعقدة التي يجب إدخالها القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة إنه ومن الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2- الملائمة

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.[1]

3- القابلية للمقارنة

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن سياسات المحاسبة المستخدمة في القياس إعداد والقوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.[2]

4- الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة كالتحيز، وكان بإمكان

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الأول**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص.110

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011، ص 274.

المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر وبصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

4-1- التمثيل الصادق

بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية.

4-2- الجوهر فوق الشكل

يجب الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع.

4-3- الحياد

وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.

4-4- الحيطة والحذر

يجب أن تكون درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة[1].

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 67.

4-5- الاكتمال:

يجب أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية كاملة، بعدم حذف أي جزء منها.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية

يمكن التمييز بين صنفين رئيسين من مستخدمي القوائم المالية، حيث يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين، ومستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة كالمحللين الماليين وبورصة الأوراق المالية.

أولا: أهداف القوائم المالية

تهدف هذه القوائم المالية إلى:[2]

1- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة؛

2- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة؛

3- استخدام نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل؛

4- تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخدام الجانب الأرجح؛

5- التعبير عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة.

ثانيا: مستخدمو القوائم المالية

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 67.

[2] هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 180.

1- المستثمرون

يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر إلى مكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى، ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار ويحتاج المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في استثماراتهم (الأسهم)،

- تقدير درجة المخاطرة الخاصة باستثماراتهم وتتمثل في درجة التباين لعائد السوق للاستثمار التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق، وهي ما يسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

2- الجهات الحكومية

يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.[1]

3- مدققو الحسابات

[1] طارق عبد العال حماد، **"دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية"** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 51 .52

يحتاج مدقق الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى موضوعيتها وأنها تم إعدادها باحترام وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعتبر تقرير مدقق الحسابات مصدر ثقة تعتمد عليه مختلف الأطراف الخارجية المستعملة للقوائم المالية خاصة تلك التي ليس لها سلطة أو قدرة الحصول مباشرة على المعلومات من المؤسسة.

4- العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

5- العاملون

يحتاج العاملون في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

6- الموردون

يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه[1].

7- الإدارة

إن الإدارة بصفتها المسؤول الرئيسي عن تحقيق الأهداف المخطط لها، فهي تهتم وبشكل مباشر بالمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لمعرفة نسبة ما تم إنجازه من

[1] طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 53.

الأهداف من جهة ومن جهة أخرى فهي تريد توصيل رسائل إلى المالكين بأنها تدير النشاط الاقتصادي بصورة توضحها النتائج المتحققة والتي يمكن التعبير عنها عن طريق الأرقام الواردة في القوائم المالية.[1]

8- المقرضون

ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهمهم سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرتها على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا.[2]

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

يمكن إعداد قائمة المركز المالي في أي نقطة زمنية باستخدام أرصدة الحسابات، فإن إعداد قائمة المركز المالي يكون هو آخر قائمة مالية أساسية وذلك لوجود بعض المعلومات التي تتدفق من القوائم المالية الأخرى إليها، حيث يفضل تبويب الميزانية إلى مجموعات متشابهة.

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعد قائمة المركز المالي أو ما يطلق عليها بالميزانية في نهاية السنة المالية في كشوف خاصة خارج دفتر الأستاذ، وقد تأخذ شكل الجدول المكون من جانبين أولهما الأصول والمقصود هو الأصول الثابتة والمتداولة والحقوق المالية والأرصدة المدينة الأخرى،

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 54.

[2] جمال الجعارات، **"معايير التقارير الدولية"**، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 43.

بينما ثانيهما أو الجانب الآخر ب " رأس المال أو الخصوم " والمقصود هو حقوق الملكية و الإلتزامات قبل الغير سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك الأرصدة الدائنة الأخرى.[1]

1-عناصر قائمة المركز المالي

1-1-الأصول

تعرف الأصول على أنها: "منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن المؤسسة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولا مادية كالمخزون، المباني، الأراضي، أو أن تكون أصولا غير مادية كالشهرة".[2]

- ✓ **الأصول الجارية:**

وهي الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية خلال العام القادم أو دورة التشغيل العادية للمؤسسة، ومن أمثلتها :النقدية، الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، حسابات المدينين وأوراق القبض.

- ✓ **الأصول الغير جارية:**

وهي باقي الأصول التي لا تندرج ضمن الأصول المتداولة ومن أمثلتها :الاستثمارات المالية طويلة الأجل، الأصول الثابتة (مثل الأثاث، الآلات والمعدات، العقارات) ، الأصول غير الملموسة.[3]

1-2- الخصوم

تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المؤسسات وهي المصدر الخارجي للتمويل

---

[1] عبد المنعم عوض الله وآخرون، **"تحليل ونقد القوائم المالية"**، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص37.

[2] مؤيد راضي خنفر، **"تحليل القوائم المالية"** ، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 38.

[3] طارق عبد العال حماد، **" تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان"**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004، ص ص89 -90.

وتعرف بأنها: "منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على المؤسسة حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي".[1]

✓ **الخصوم الجارية:**

وهي الالتزامات التي يلزم سدادها أو تصفيتها أو تجديدها خلال العام القادم ومن أمثلتها: حسابات الدائنين، أوراق الدفع، المصروفات مستحقة الدفع، الإيرادات الغير مكتسبة.

✓ **الخصوم الغير جارية:**

فهي الالتزامات طويلة الأجل والتي تستحق بعد فترة تزيد عن سنة وبالنسبة للقسط أو الجزء المستحق من القرض طويل الأجل لفترة أقل من سنة، فإنه يدرج ضمن الخصوم المتداولة ومن أمثلة الخصوم الغير متداولة :القروض طويلة الأجل، قرض السندات.[2]

✓ **الأموال الخاصة:**

وهي حقوق الملاك في المؤسسة وتشمل رأس المال المقدم، رأس المال الغير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم.[3]

[1] مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص 45.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 90.

[3] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسيبة الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 263 264.

*** شكل قائمة المركز المالي (الميزانية)**

الجدول رقم(1-1): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك الرصيد N	N	N-1
الأصول غير جارية					
الأصول غير الملموسة					
الأصول الملموسة					
الأرض					
المباني					
الأصول الأخرى المستأجرة					
الأصول الرأسمالية المستحقة					
الأصول المالية					
الأوراق المالية					
المشاريع التجارية					
فوائد ومبالغ مستحقة أخرى					
الأوراق المالية الأخرى الممنوحة					
القروض والأصول المالية الأخرى					
ضرائب مختلفة على الأصول					
مجموع الأصول غير جارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والخصوم غير المسددة					
المستحقات والاستخدامات المماثلة					
العملاء					
المدينون الآخرون					

الضرائب الأصول المتداولة الأخرى النقدية والأصول المماثلة الاستثمارات والأصول المالية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الجدول رقم(1-2): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم:

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر العلاوات والاحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة رأس مال غير مستعان به نتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى حصة ذوي الأقلية			
مجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية			

مؤونات والمنتجات ثابتة مقدما			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية الموردون والحسابات ملحقة الضرائب ديون الأخرى خزينة سالبة			
مجموع الخصوم الجارية 3			
مجموع الخصوم			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية مرجعية مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

يعرف على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية لسنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها.

أو هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، كما أنه يساعد على تحديد مجاميع المحاسبة الوطنية على مستوى الإقتصاد الوطني، وهو مجزأ إلى مستويات

هي: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة؛ النتيجة خارج الإستغلال، نتيجة الدورة الإجمالية، نتيجة الدورة الصافية.[1]

1- عناصر جدول حساب النتائج

1-1-النواتج

تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، زيادة في الأصول، انخفاض في الخصوم، كما تمثل نواتج استعادة خسارة في القيم والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، وهي تتكون من:

- ✓ **نواتج الاستغلال:** تمثل مبيعات البضائع التجارية والمختلطة للإنتاج المخزن الذي يشمل على تغيرات عناصر المخزون من المنتوجات التامة والنصف المصنعة بالإضافة إلى الآداءت وتحويل أعباء الإنتاج؛
- ✓ **نواتج خارج الإستغلال:** تتمثل في المنتوجات الإستثنائية عن عمليات التسيير للدورة والدورات السابقة.

1-2- الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة وتتكون من:

- ✓ **أعباء النشاط العادي:**

استهلاك البضائع والمواد والخدمات خلال العملية الإنتاجية، مختلف الأعباء والمصاريف الخاصة التي هي على عائق المؤسسة من ضرائب، رسوم ومصاريف المستخدمين، مصاريف مالية ومصاريف أخرى.

[1] كتوش عاشور، "**المحاسبة العامة ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**" ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص53.

✓ **أعباء النشاط الغير العادي:** وهي الأعباء التي تخص دورات سابقة والمؤونات الإستثنائية.[1]

*** شكل حساب النتائج (قائمة الدخل)**

جدول رقم(1-3): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4-إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الاخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			

[1] كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 54.

الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية **مجموع منتجات الأ نشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (منتوجات) عناصر غير عادية (الأعباء)			
9-النتيجة غير العادية			
10-صافي نتيجة السنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة الإصدار 2009، ص 34.

خلاصة الفصل

يعرف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بأنه إجراء محاسبي يتم من خلاله اتصال المؤسسة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن طريق نشر القوائم المالية الخاصة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو أخرى، بما يساعد مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ القرارات الرشيدة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم، حيث أن الإفصاح يضفي جوا من الثقة والأمان في وسط المجتمع المالي.

وبالرغم من اختلاف المحاسبيين حول معنى محدد للإفصاح إلا أن هناك اتفاقا حول ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بوصفه أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها.

إن القوائم المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح من خلال ما تحتويه من معلومات، التي توضح الوزن الاقتصادي للمؤسسة بما يسمح بتحديد قيم الاستثمار ودعم كفاءة السوق، وأيضا يعمل على توزيع المخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم.

الفصل الثاني:

الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية

تمهيد

مع تبني النظام المحاسبي المالي الذي يحمل في طياته الكثير من الانعكاسات والصعوبات التي تؤثر على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، ومن أهمها الجانب الجبائي المرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام المحاسبي، فإذا كانت المحاسبة سابقا مقيدة بإدماج القواعد الجبائية، فان المرجع الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالقانون الجبائي، ويتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد بما يسمح بتقليل آثار هذا الأخير على النظام الجبائي وعصرنته من اجل تحسين العلاقة بين المحاسبة والجباية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العلاقة بين المحاسبة والجباية وإلى عرض المعيار الدولي رقم (I.A.S 12) الخاص بالضرائب المؤجلة الذي يدرس الفروقات الزمنية التي تنشأ بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية لوجود بعض المواد في التشريع الضريبي غير متناسقة وغير مطابقة للمبادئ النظام المحاسبي المالي.

سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية؛
- المبحث الثاني: عرض المعيار الدولي المحاسبي رقم 12؛
- المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية من خلال إجراء بعض التعديلات الممكنة على عناصر الأعباء والمنتوجات عن طريق القيام ببعض العمليات الحسابية خارج المحاسبة كاستبعاد خصم بعض الأعباء أو وضع أسقف لا يجب تجاوزها أو قبول خصم بعض الأعباء بشروط محددة أو استبعاد بعض الإيرادات من الخضوع للضريبة.

المطلب الأول: العلاقة بين المحاسبة والجباية

لقد أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى إحداث تغيرات في بعض القواعد المحاسبية والجبائية، ومست هذه التغيرات بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة وتكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد، بما يسمح بعصرنة النظام الجبائي وتحسين سير العلاقة بين المحاسبة والجباية.

أولا: علاقة اتصال بين المحاسبة والجباية

– المحاسبات الجبائية: وهي المحاسبات المرتبطة ارتباطا تاما بالتشريع الجبائي في قواعد التسجيل والتقييم والعرض، إذ أنها تتخذ أساسا لإعداد مختلف التصريحات الضريبية لتحديد أوعية مختلف الضرائب والرسوم، مثل الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات.[1]

تقوم المحاسبة بتسجيل عمليات الذمة المالية اليومية للمؤسسة، وفقا للقواعد المحاسبية السارية المفعول التي تختلف من بلد إلى آخر، ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في

[1] بن بلقاسم سفيان، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 124.

المجال المحاسبي، من أجل تحديد نتيجة المؤسسة والتي يمكن أن تكون ربحا أو خسارة بحيث تراعى كل معايير الشفافية والموضوعية لتقديم صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة لخدمة مستعملي هذه المعلومة.

يتم احتساب الربح الجبائي انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية (اهتلاكات، مؤونات...) وبالتالي فإن جباية المؤسسة تعتمد على المحاسبة أي على النتيجة المحاسبية بالدرجة الأولى التي تخضع للضريبة بعد التعديل والتصحيح بإتباع القواعد الجبائية المحددة في التشريعات الضريبية.

وعليه تسعى القواعد الضريبية إلى تحديد الدين الضريبي اتجاه الدولة لفترة معينة وغالبا ما تكون سنة، كما تعمل على أن تكون حيادية التأثير على النشاط العادي للمؤسسة. [1]

ثانيا: إمكانية الفصل بين المحاسبة والجباية

إن فصل المحاسبة عن الجباية، يطرح السؤال مع إمكانية الفصل التشريعي بينهما، إذ ترتبط بعض القوانين الضريبية مع القواعد المحاسبية المقننة، فمثلا نجد في الجزائر كما هو الحال في فرنسا، أن على القانون الجبائي الجزائري احترام المفاهيم المحاسبية المحددة، من خلال المخطط المحاسبي الوطني سابقا والنظام المحاسبي المالي حاليا.

وإذا كانت هذه الأخيرة غير متطابقة مع القواعد الجبائية لتحديد الربح الخاضع للضريبة، فيجب أولا تصحيح الأخطاء المحاسبية التي ترتكب دون قصد أو عن جهل

[1] تسعديت بوسبعين، **علاقة المحاسبة بالجباية قطيعة أم...استمرارية في ضوء المعايير الدولية IAS/IFRS وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مداخلة في ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم يومي 13-14 ص 3.

بالقواعد المحاسبية على عكس القرارات التسييرية التي تتطلب معالجات شبه محاسبية، ومن ثمة تطبيق القواعد الجبائية لتحديد الدين الضريبي للمؤسسة اتجاه المؤسسات الحكومية.

ومن خلال هذه العلاقة المترابطة والمتداخلة والمتكاملة يتوضح لنا جليا عدم امكانية الفصل بينهما وذلك لاعتماد إحداهما على الأخرى بالرغم من اختلاف أهدافهما إذ أن المحاسبة تسعى إلى تحقيق متطلبات الشفافية لمستعملي المعلومة المالية، في حين أن الجباية تسعى لخدمة المؤسسات الحكومية من خلال تحديد الربح الخاضع للضريبة.[1]

المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

تتحقق النتيجة من خلال المفاضلة بين المنتوجات والأعباء المتعلقة بدورة معينة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من إجراء التعديلات والتصحيحات على النتيجة المحاسبية وهذا بالاعتماد على النصوص الجبائية.

أولا: النتيجة المحاسبية

تتعلق النتيجة المحاسبية بالأحداث أو العمليات التي أنشأت المؤسسة من أجلها، ألا وهي الحصول على إيرادات مقابل تحملها مجموعة من الأعباء، فهي الفرق بين المنتوجات التي يحصل عليها الكيان والأعباء التي يتحملها خلال دورة استغلالية واحدة، ويمكن تحديدها إما عن طريق حساب النتائج (الايرادات والأعباء) أو عن طريق الميزانية التي تحتوي على التغيرات الحاصلة في عناصر الأصول والخصوم خلال الدورة.[2]

[1] تسعديت بوسبعين، مرجع سابق ، ص 4.

[2] سماعين عيسى، **الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 5 العدد 2 جوان، 2019، ص 100.

1- تحديد النتيجة المحاسبية من الميزانية:

حيث تعد الميزانية في تاريخ معين، عادة ما تكون نهاية كل دورة محاسبية، وذلك بالفرق بين صافي الأصول في نهاية الدورة وصافي قيمتها في بداية هذه الدورة، مع الأخذ بعين الاعتبار أي إضافات أو مسحوبات خلال هذه الدورة.

2- تحديد النتيجة المحاسبية من حساب النتائج

تتحدد النتيجة المحاسبية عن طريق حساب النتائج من خلال الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة، فتكون ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء وتكون خسارة في حالة العكس.[1]

ثانيا: النتيجة الجبائية

النتيجة الجبائية أو الربح الخاضع للضريبة حسب نص المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة هو ذلك الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، فالربح الجبائي هو عبارة عن ربح محاسبي يتم تعديله وتصحيحه وفقا لقواعد القانون الجبائي، حيث تكون هذا التعديلات خارج إطار المحاسبة من خلال الجدول رقم 09 " جدول الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية" من الحزمة الجبائية.

فالنتيجة الجبائية تساوي النتيجة المحاسبية مضافا إليها الأعباء غير قابلة للخصم ومخصوما منها الإيرادات غير خاضعة للضريبة والخسائر المتكبدة خلال الدورات السابقة.[2]

[1] إيمان يخلف، محمد طرشي، عزوز علي، **نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 4 العدد 2، ديسمبر 2017، ص 308.

[2] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص 100.

1- تحديد النتيجة الجبائية

تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، حيث يتم تعديلها حسب ما نص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتضمن قانون المالية 2023 بحيث:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية +/- التعديلات

1-1- التكاليف الواجب خصمها

حدد التشريع الجبائي التكاليف الواجب خصمها بصفة دائمة من النتيجة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات وصنفها إلى النفقات العامة والإهتلاكات والمؤونات.

1-1-1 حصص الهدايا ومصاريف الإشهار المالي

حيث اعتبر المشرع الجبائي أن الهدايا المختلفة تكون غير قابلة للخصم باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1000 دج في حدود مبلغ إجمالي قدره خمسمائة ألف دينار(500.000دج). وكذا الإعانات والتبرعات، ما عدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره أربعة ملايين دينار (4.000.000 دج)، وأيضاً يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، من أجل تحديد الربح الجبائي، شريطة إثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة لأشخاص المعنويين أو الطبيعيين في حد أقصاه ثلاثون مليون دينار

(30.000.000دج) [1]، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي لا يحدد أسقفا لخصم هذه الأعباء من الايرادات.

1-1-2 مصاريف البحث والتطوير

نجد أن المشرع الجبائي حدد السقف المحدد للخصم بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير داخل المؤسسة وكذا برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة " أو "حاضنة أعمال " في حدود 30% من مبلغ الربح الخاضع للضريبة دون تجاوز حد أقصاه قدره (200.000.000 دج)، في حالة ما اذا كانت النفقات المدفوعة تتعلق بالبحث والتطوير والابتكار المفتوح في آن واحد، لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات (200.000.000 دج) تحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي و الوزير المكلف باقتصاد المعرفة[2]، بينما نجد النظام المحاسبي المالي ينص على تسجيل مصاريف البحث حسب طبيعتها ضمن الأعباء مباشرة كما ينص على تسجيل مصاريف التطوير ضمن التثبيتات المعنوية إذا تحققت شروط معينة، وعليه يمكن تطبيق الاهتلاكات عليها.[3]

1-1-3 الأعباء الجبائية غير قابلة للخصم

لا تقبل كأعباء قابلة للخصم لتأسيس الضريبة، الفوائد والمبالغ المستحقة من الدخل وكافة الحواصل الأخرى الناتجة عن السندات والديون والودائع والكفالات وأتاوى الامتياز أو التنازل عن رخصة الاستغلال وبراءات الاختراع أو بيع علامات صنع أو طرق أو صيغ

[1] **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتضمن قانون المالية لسنة 2023**، المادة 169، ص ص 65-66.

[2] المادة 171، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 66 67.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009 الموافق لـ28 ربيع الأول عام 1430، البند 121-15، ص 10.

الصنع وغيرها من الحقوق المماثلة أو المكافآت عن الخدمات المقدمة المسددة أو المستحقة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو المستقرين في الجزائر لفائدة أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين أو مستقرين في دولة أجنبية باستثناء الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات جبائية[1]، في حين يسمح النظام المحاسبي المالي بتسجيل هذه الأعباء محاسبيا وذلك في "حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة" بالنسبة للضرائب والرسوم، و"حساب 65 الأعباء العملياتية الأخرى" بالنسبة للعقوبات الجبائية، وكذا "حساب 69 الضرائب عن النتائج وما يماثلها" بالنسبة للضرائب على النتائج.

1-1-4 أقساط الاهتلاك غير قابلة للخصم

حيث ينص القانون الجبائي على حساب قسط الاهتلاك المالي القابل للخصم بالنسبة للسيارات السياحية على أساس قيمة الشراء للوحدة قدرها (3.000.000 دج) لا يطبق هذا السقف إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة[2]، على عكس النظام المحاسبي المالي الذي يسمح بتسجيل هذه الاهتلاكات محاسبيا من أجل تحديد النتيجة المحاسبية.

1-1-5 مصاريف أخرى غير قابلة للخصم

لقد رفض المشرع الجبائي خصم بعض الأعباء التي سجلتها المحاسبة في الصنف 06 وبالتالي يتعين دمجها في الربح المحاسبي من أجل تحديد الربح الخاضع للضريبة منها التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للاستغلال ومصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة، والأعباء التي تستوفي

[1] المادة 141 مكرر3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 55.

[2] المادة 141، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق ، ص 53.

شروط الخصم والتي تم تسديدها نقدا عندما تفوق مبلغ الفاتورة قيمة (1.000.000دج) مع احتساب كل الرسوم، والنفقات المتعلقة بالترويج الطبي للمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية في حدود 1% من رقم الأعمال السنوي[1]، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتسجيل هذه الأعباء محاسبيا دون أن يضع أي شروط متعلقة بطبيعة الأعباء أو بطريقة تسديد الفاتورة.

1-1-6 فوائض القيمة الغير خاضعة للضريبة

حيث ينص القانون الجبائي على إعفاء فوائض القيمة الناتج عن التنازل عن التثبيتات المحققة بين الشركات التابعة لنفس التجمع، وكذا فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول في إطار عمليات القرض الإيجاري، وكذا فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول في إطار عقود التمويل، كما ينص على معالجة فائض القيمة للتنازل عن التثبيتات جبائيا بإحتسابه في حدود 70 % من قيمته إذا كان يشمل تثبيتات تم اكتسابها أو انجازها منذ 3 سنوات على الأكثر أو باحتسابه في حدود 35 % من قيمته إذا كان يشمل تثبيتات تم اكتسابها أو انجازها منذ أكثر من 3 سنوات[2]، في حين يعتبر النظام المحاسبي المالي فائض القيمة إيراد كباقي الايرادات يسجل محاسبيا في " حساب 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية".

1-1-7 قسائم الأرباح الموزعة على الشركات

يتم إخضاع الأرباح الموزعة على الشركات التي سبق وأن تم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو تم إعفاؤها صراحة لاقتطاع من المصدر بنسبة 5% محررة من

[1] المادة 169، مرجع سابق ، ص ص 65-66.

[2] المادة 173 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق ، ص ص 67-68.

الضريبة، لذا يتعين استبعاد هذه الأرباح الموزعة عند تحديد النتيجة الجبائية، بينما تعتبر هذه التوزيعات للأرباح محاسبيا كإيرادات مالية تدخل في حساب الربح المحاسبي.[1]

المبحث الثاني: عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضريبة على الدخل

الضريبة على النتيجة أو على الدخل تمثل اقتطاع هام يتم على الأرباح المحققة من قبل كل مؤسسة فهي وسيلة هامة لتوليد الإيرادات الحكومية، ونظرا لأهمية هذه الضريبة فان هيئة المعايير الدولية في افريل سنة 1978 نشرت المعيار الدولي 12 IAS المتعلق بمحاسبة الضرائب على الدخل، ودخل حيز التطبيق في 12 جويلية 1979 ويتناول هذا المعيار وصف المعالجة المحاسبية للضرائب الجارية والضرائب المؤجلة.

المطلب الأول: هدف ومجال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

لدراسة هذا المعيار يجب التعرف على أهدافه وتبيين المجال الذي يغطيه المعيار وشرح أهم المصطلحات الأساسية:

أولا: هدف المعيار

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) "ضريبة على الدخل" إلى شرح وتوضيح المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، ويوضح المعيار بالتحديد كيفية احتساب مقدار الضريبة المؤجلة مستحقة الدفع عن الفترة الحالية والفترة المستقبلية، ويبين المعيار كيفية

[1] سحنون نسيم، **الفروقات الدائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في ظل قانون المالية لسنة 2022**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 11، العدد 2 (2022)، ص 175.

التعامل مع الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة المعد وفق لمعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويعالج الاختلافات الدائمة والمؤقتة بينهما.[1]

ثانيا: مجال تطبيق

يطبق هذا المعيار على المعالجة المحاسبية للضرائب على النتيجة، حيث تتضمن الضرائب على النتيجة كل الضرائب الوطنية والأجنبية المستحقة المتعلقة بالأرباح الخاضعة للضريبة، كما تتضمن الاقتطاع من المصدر المسدد من طرف الفروع، المؤسسات المشاركة، والمؤسسات الحليفة عند توزيع أرباح أسهم المؤسسة عند عرضه للقوائم المالية.[2]

ثالثا: التعريف بمصطلحات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

1- الربح المحاسبي

يعرف أيضا على أنه: " الربح الصافي الناتج عن ممارسة المشروع لنشاط معين بعد تحميل الإيرادات بكامل المصروفات التي أدت للوصول إلى ذلك الربح ".

2- الربح الضريبي

هو صافي الربح (الخسارة) للفترة المحددة بموجب القواعد التي تضعها السلطات الضريبية والتي تحدد على ضوئه ضرائب الدخل المستحقة (القابلة للاسترداد).[3]

3- القاعدة الضريبية

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، عمان، 2008، ص 202.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 202.

[3] مجلة المحاسب العربي، **معيار المحاسبي رقم 12- ضرائب الدخل**، نقلا عن موقع الكتروني https://www.ifw.ly/ تاريخ الإطلاع 2023/06/15 على ساعة 22:00 ص 12.

" لأصل أو التزام هو المبلغ الذي ينسب إلى ذلك الأصل أو الالتزام لأغراض الضريبة ".[1]

– القاعدة الضريبية للأصل:

هي المبلغ الذي سيقتطع لأغراض الضريبية مقابل أي منافع اقتصادية خاضعة للضريبة ستتدفق للمنشاة عندما تسترد المبلغ المسجل لأصل وإذا لم تكن المنافع الاقتصادية خاضعة للضريبة فإن القاعدة الضريبية الأصل تساوي مبلغه المسجل محاسبيا.

– القاعدة الضريبية للالتزام:

هي المبلغ المسجل دفتريا مطروحا منه المبلغ الذي سيقتطع للأغراض الضريبية بخصوص هذا الالتزام في الفترات المستقبلية في حالة الإيراد المستلم مقدما، تكون القاعدة الضريبية للالتزام الناشئ عبارة عن القيمة المسجلة يطرح منها كل عناصر الإيرادات التي ليست خاضعة للضريبة خلال الفترات المستقبلية.[2]

4- الضريبة المستحقة

"هو مبلغ الضريبة مستحق الدفع في حالة تحقيق ربح أو التحصيل في حالة تحقيق خسارة خلال سنة مالية ما، إن الضريبة المستحقة تحسب على أساس النتيجة الجبائية وليس النتيجة المحاسبية ".[3]

---

[1] احمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 90.

[2] يخلف إيمان، **متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي**، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019، ص 106.

[3] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، برج بوعريرج، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011 ، ص 140.

5- المصروف الضريبي

" هو المبلغ الإجمالي المشمول في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة بخصومات الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ".

6- الضريبة الحالية

هو مبلغ ضرائب الدخل الواجب السداد (أو التي ستسترد) عن الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) عن الفترة، أي تخضع أرباح السنة الحالية لضريبة الدخل كما أن الخسائر المتكبدة ينم تدويرها لسنوات لاحقة وبالتالي يتم استرداد منافعها مستقبلا.[1]

7- فروقات دائمة

وهي عبارة عن فروقات تنشأ نتيجة معالجة بعض العمليات لأغراض ضريبية بطريقة مختلفة عن معاملتها لأغراض محاسبية، حيث تتميز هذه الفروق بأن تؤثر على الدورة التي تحدث فيها فقط دون أن يمتد تأثيرها إلى الدورات اللاحقة، وهي تتمثل في الادماجات التي يتعين دمجها في النتيجة المحاسبية وكذا الخصومات التي يتعين تخفيضها من النتيجة المحاسبية.[2]

8- الفروقات المؤقتة

هي الفرق بين المبلغ المسجل لأصل أو التزام في الميزانية العمومية وقاعدته الضريبية. والفروق المؤقتة قد تكون:

[1] جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، 2014، ص 717.

[2] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص 96.

– الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة:

وهي فروق مؤقتة ينشأ عنها مبالغ تخضع للضريبة بعد تحديد الربح الضريبي(الخسارة الضريبية) الفترات المستقبلية عندما يتم سداد المبلغ المسجل لأصل أو الالتزام.

– الفروق المؤقتة القابلة للخصم:

وهي فروق مؤقتة التي ينشأ عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المسجل لأصل أو الالتزام.[1]

المطلب الثاني: أهمية الإعتراف بالضرائب المؤجلة

أولا. أهمية تحديد العبء الضريبي.

مبدأ محاسبة التعهد الوارد في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية يشترط أن العبء الضريبي لدورة ما، أن يتم محاسبته على أساس الأحداث والعمليات المحاسبية خلال الدورة، باستقلال عن التاريخ الذي تأخذ فيه هذه العمليات جبائياً، إذا الفروق المؤقتة تعطي حيزاً للضرائب المؤجلة، هذا التغير في الضرائب المؤجلة يجب أن يضاف إلى الضرائب المستحقة من أجل تحديد العبء الضريبي للدورة.

العبء الضريبي = الضريبة المستحقة على عمليات الفترة ± تغيير الضرائب المؤجلة للفترة

لا يتم معالجة أثر كل التغيرات في ثروة المؤسسة في حساب النتيجة، بل هناك من يتم معالجتها في بنود النتيجة الإجمالية أو الأموال الخاصة في حالة التثبيتات المعاد تقييمها

[1] مجلة المحاسب العربي، مرجع سابق، ص 13.

على سبيل المثال، فإن إعادة التقييم تسجل مباشرة في الأموال الخاصة (حـ 104/ فارق إعادة التقييم) لكي تدرج أيضاً هذه التغيرات في الثروة في حساب الضرائب المؤجلة هذه الأخيرة لا تنتج عن الفروق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، ولكن بين القيمة المحاسبية لأصل أو لخصم وقاعدته الجبائية، فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، عندما تكون القاعدة الجبائية أكبر أو أقل من قيمته المحاسبية، هذه الفروق الزمنية قد تكون خاضعة لاحقا (قابلة للدفع) أو قابلة للخصم (قابلة للاسترجاع) وهي:

– إما فروق زمنية خاضعة: نعني بها الفروق الزمنية التي تولد مبالغ خاضعة عند تحديد الربح الخاضع للفترات المستقبلية.

– إما فروق خاضعة للخصم: نعني بها الفروق التي تولد مبالغ قابلة للخصم عند تحديد الربح الخاضع للفترات اللاحقة.[1]

ثانيا: أهمية الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية:

تعتبر المعلومات المتعلقة بمكونات العبء الضريبي من أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، لإنها تسمح بإظهار العبء الضريبي في حساب النتيجة المتضمن الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة في آن واحد، مع إظهار الأرصدة المتعلقة بكل من الضريبة المؤجلة والضريبة المستحقة في الميزانية إضافة إلى إدراج كل الملاحظات الهامة في الملحق كإثبات تاريخ انتهاء صلاحية الفوارق المؤقتة المخصومة (العجز الضريبي، والقرض الضريبي) التي لم تسجل أي ضريبة مؤجلة مقابلة لها في الوضعية المالية للكيانات، وهذا بغرض تقديم معلومات متكاملة تقود إلى أفضل تحليل، كما أنها تعطي مؤشر جيد للتوقعات حول مستقبل المؤسسة، لذا فإن قارئ القوائم المالية ليس

[1] د.شوقي طارق، **الضرائب المؤجلة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 01 العدد 01، (2020)، ص ص 59 60.

بالضرورة أن يكون مهني متخصص حتى يتمكن من الحصول على مقاربة موضوعية لهذا الأخير دون أي تعقيدات بين كل من الميزانية وحساب النتيجة والملحق[1].

ثالثا: تحليل أثر الإعتراف بأصول وخصوم الضرائب المؤجلة:

تعتبر أصول الضرائب المؤجلة ضرائب سيتم استرجاعها بفعل الفروقات المؤقتة القابلة للخصم، حيث يجب الإعتراف بها فقط عند احتمال توفر ربح خاضع للضريبة والذي يمكن مقابله استخدام فرق مؤقت قابل للخصم، مع وجوب تقييم أصول الضرائب المؤجلة بطريقة حذرة ومراجعة القيمة الدفترية لها في نهاية كل دورة، بحيث ينبغي أن يكون:

- تخفيض في قيمة أصول الضرائب المؤجلة إذا كان هناك احتمال انخفاض في الأرباح المستقبلية.
- زيادة في قيمة الضرائب المؤجلة أصول عند احتمال ارتفاع الأرباح المستقبلية.

فإذا كان هناك احتمال ألا تكون الأرباح الخاضعة للضريبة كافية لاستخدام كل أو جزء من أصول الضريبة المؤجلة، فإنه ينبغي تخفيض القيمة الدفترية لأصل الضريبة المؤجلة، مع وجوب عكس هذا التخفيض إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل تواجد أرباح كافية خاضعة للضريبة.[2]

المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الضرائب المؤجلة من أهم الممارسات المحاسبية المستحدثة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث أن الإعتراف بمبلغ الضريبة يتماشى مع الربح المحاسبي بدلا من الربح الخاضع للضريبة، ومنه فإن العبء الضريبي يشمل كلا من الضريبة الفعلية التي تفرضها

[1] عزيزة المهري، جمال عمورة، **الضرائب المؤجلة بين فلسفة التفكير وصعوبات التطبيق – دراسة حالة شركة كهرباء البرواقية–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 1–2022، 2022/03/15، ص 499.

[2] المرجع السابق، ص 501.

السلطات الضريبية (**الضريبة المستحقة**) والعواقب الضريبية المستقبلية (**الضرائب المؤجلة**)، مما يسمح بالحصول على رؤية أكثر اقتصادية للضريبة على النتيجة. ومنه ينبغي أن نضمن حياد الجباية للوصول إلى نتيجة محاسبية غير مشوهة بالإعتبارات الجبائية

المطلب الأول: معالجة الضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الضرائب المؤجلة عبء ضريبي وعنصر مؤثر على الأرباح وعلى النتائج المتعلقة بالدورة، وذلك من خلال الفروقات التي تنتج بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية لهاتيه الدورة.

أولا: مفهوم الضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 134-2 من النظام المحاسبي المالي الضريبة المؤجلة كالتالي: الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية، وتسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.
- عجز جبائي او قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها الى ارباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.[1]

ثانيا: مجال تطبيق الضرائب المؤجلة

[1] عبد الرحمن عطية، مرجع سابق، ص 139.

كل المؤسسات الاقتصادية معنية بتطبيق الضرائب المؤجلة والتي تخضع أو تدفع الضريبة على أرباح الشركات والتي تطبق النظام الحقيقي، أما المؤسسات الغير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو التي تطبق النظام الجبائي الجزافي ليست معنية بالضريبة على أرباح الشركات.

يتم فرض الضريبة المؤجلة على أساس الاختلاف في عملية إدراج الحسابات بين النتائج المحاسبية والجبائية (طريقة المحاسبية)، لكن الضريبة المؤجلة هي عبارة عن مبلغ الضريبة على الأرباح الواجب تسديده أو خصمه في السنوات لاحقة، وتسجيله في القوائم المالية (ميزانية، جدول حسابات النتائج).[1]

ثالثا: أصناف الضرائب المؤجلة

1- ضرائب مؤجلة أصول

تمثل الضرائب المؤجلة أصول مبالغ ضريبية ستُحصّل خلال دورات لاحقة رغم أنها (أي المبالغ الضريبية) ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل، ونعني بعبارة تُحصّل أنها ستُخفّض من مبلغ الضرائب مستحقة الدفع.

يحسم الحساب 133 (ح/الضرائب المؤجلة على الأصول) بالجانب الدائن من الحساب 692 (ح/فرض الضريبة المؤجلة أصول) بالنسبة إلى الضرائب عن النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المالية المقبلة (حالة عبء مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية

[1] حسين سهام، مرجع سابق، ص 347.

حسمه على الصعيد الجبائي خلال السنوات المالية المقبلة)، هذا عند إدراج الضريبة المؤجلة في نهاية السنة، أما عند ترصيد الضريبة المؤجلة على الأصول فنسجل قيدا معاكسا.[1]

2- ضرائب مؤجلة خصوم

تمثل الضرائب المؤجلة خصوم مبالغ ضريبية مستحقة الدفع خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة الاستحقاق، وكمثال على ذلك نذكر أن إعانات الاستغلال تسجل بحسابات النواتج بتاريخ الحصول على وعد بتقديمها من قبل السلطة المركزية أو المحلية، لكنها لا تحسب ضمن النتيجة الخاضعة للضريبة إلا بعد استلامها الفعلي.

يعتمد الجانب الدائن من الحساب 134 (الضرائب المؤجلة على الخصوم) بإجراء حسم من الحساب 693 (حساب فرض الضرائب المؤجلة عن الخصوم) أومن حساب لرؤوس الأموال الخاصة حسب الحالة بالنسبة إلى مبالغ ضرائب مطلوب دفعها خلال السنوات المالية المقبلة (حالة منتوج مدرج في الحسابات، لكنه خاضع للضريبة في السنوات المالية المقبلة).[2]

المطلب الثاني: دراسة الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية

إن استقلالية وسيادة القانون الجبائي عن القانون المحاسبي سيؤدي حتما إلى إحداث اختلافات مهمة بينهما، لذلك جاء هذا المحور من أجل تحديد عناصر الفروقات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجانب الجبائي.

[1] رشيد عريوة، **دور الضرائب المؤجلة في تقليص الفجوة بين المحاسبة والجباية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01 ، (2020)، ص 608.

[2] المرجع السابق، ص 608.

أولا: الفروقات المؤقتة

هي تلك الفروقات بين المحاسبة والجباية والتي تنشأ نتيجة أن بعض عناصر الايرادات أو الأعباء تدرج في الربح الخاضع للضريبة في توقيت يختلف عن توقيت إدراجها في الربح المحاسبي، حيث تتميز هذه الفروق بأنها تنشأ في فترة محاسبية معينة ثم تنص بالسداد أو الاسترداد في فترات محاسبية مستقبلية، والتي تنشأ عنها ما يسمى بالضرائب المؤجلة، ومن أمثلتها في النظام الجبائي الجزائري[1] نجد:

1- الإعانات العمومية

يدرج القانون الجبائي إعانات الاستغلال أو التوازن التي تمنحها الدولة أو الجماعات الاقليمية للمؤسسات ضمن النتائج المحققة في السنة المالية التي تم فيها تحصيلها،[2] في حين ينص النظام المحاسبي المالي على إدراج الاعانات العمومية في الحسابات كمنتوجات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه دون أن يشترط تاريخ القبض كشرط لتحقق الايراد[3]، مما ينتج عنه **فرق مؤقت** بين تاريخ تسجيل الإيراد وتاريخ تحصيل مبلغ الإعانة، ومنه نشأة **ضرائب مؤجلة.**

2- مصاريف المالية والأتاوى والأتعاب

بالنسبة للفوائد والأجيو وغيرها من المصاريف المالية بالإضافة إلى الأتاوى المستحقة عن البراءات ورخص الاستغلال وعلامات الصنع وكذا مصاريف المساعدة التقنية والأتعاب، فإن خصمها من النتيجة المالية يبقى مرهون بدفعها فعليا أثناء السنة المالية حسب القواعد

[1] سماعين عيسى، لمرجع سابق، ص 98.

[2] المادة 144، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 57.

[3] البند رقم 124- 3، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 13.

الجبائية[1]، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي ينص على تسجيل هذه الأعباء مع ربطها بالسنة المالية التي ترتبت خلالها دون أن ينظر إلى تاريخ الدفع الفعلي[2]، وهنا ينشأ **فرق زمني مؤقت** بين تاريخ تسجيل النفقة وبين التسديد الفعلي لها، مما يؤدي إلى نشأة **ضرائب مؤجلة**

3- العناصر ذات القيمة المنخفضة

بالنسبة للقانون الجبائي فإنه يمكن تسجيل العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز مبلغ 60.000 دج خارج الرسم كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية التي ترتبط بها[3]، بينما نجد النظام المحاسبي المالي لا يضع سقفا معينا لتلك العناصر بل ترك الأمر للمؤسسات الاقتصادية من أجل تقدير قيمة هذه العناصر المنخفضة[4]، بحيث يمكن خصم قيمة التثبيتات ذات القيمة المنخفضة جبائيا، بينما يتم اهتلاكها محاسبيا وهنا ينشأ فرق بين **الأساس المحاسبي** و**الأساس الجبائي**، وعليه تنشأ **ضرائب مؤجلة**.

4- العجز الجبائي

لقد منح القانون الجبائي للمؤسسات إمكانية ترحيل الخسائر المحققة (العجز الجبائي) إلى غاية السنة الرابعة، بمعنى أنه في حالة تسجيل عجز في سنة مالية معينة، فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل

[1] المادة 141 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 52.

[2] البند رقم 127-01 ، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 15.

[3] المادة 141 مكرر3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 53 .

[4] البند رقم 121-4 ، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 8 .

بالترتيب إلى غاية السنة الرابعة لموالية لسنة تسجيل العجز،[1] بينما ينص النظام المحاسبي المالي على تسجيل الخسارة المحققة في الحساب 11 (ترحيل من جديد) دون أن يعتبره كعبء مخفض من نتائج السنوات الموالية.[2]

5- العقود طويلة الأجل

يتحدد الإيراد جبائيا بالنسبة لنشاط المقاولات التي يمتد تنفيذها على الأقل بمرحلتين محاسبيتين أو أكثر حسب نسبة الانجاز، حيث يلزم التشريع الجبائي الجزائري المؤسسات الممارسة لهذا النشاط بتطبيق طريقة التقدم في الأشغال التي تستوجب معرفة النسبة المئوية للتقدم في إنجاز المشروع[3]، بينما يترك النظام المحاسبي المالي الخيار للمؤسسات في اعتماد طريقة التقدم في الأشغال أو طريقة الإتمام حسب ما تراه المؤسسة مناسبا لها، **ومنه تنشأ ضرائب مؤجلة** عند اختلاف الطرق المعتمدة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي.

6- الإيجار التمويلي

في إطار عقد القرض الإيجاري يتم حساب الإهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة العقد الإيجاري،[4] في حين يتم اهتلاك التثبيتات المادية حسب النظام المحاسبي المالي حسب اهتلاك المنافع الإقتصادية وليس مدة العقد، ومنه ينشأ اختلاف بين الإهتلاك المحاسبي والإهتلاك الجبائي، مما يترتب عليه نشأة **ضرائب مؤجلة.**

7- فارق اعادة التقييم

[1] المادة 147 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص ص57-58.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 مرجع سابق، ص 53 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي، المادة 04 العدد 44 الصادر في 26 جويلية 2009 ص ص 4-5.

[4] المادة 141 الفقرة 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 53.

طبقا لمضمون المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أنه يسجل فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيتات عند بداية سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 05 سنوات، أما فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتية من عمليات إعادة التقييم فيسجل في نتيجة السنة.[1]

8- اختلاف الاهتلاك المحاسبي عن الاهتلاك الجبائي

قد يكون هناك عدم تجانس بين مقدار الاهتلاك المحاسبي والجبائي والتي يكون من أسبابها طريقة أو مدة الاهتلاك (عكس حصة اهتلاك السيارة السياحية)، فقد تعتمد المؤسسة على طريقة اهتلاك معينة تتوافق مع أهدافها ولا يقبلها المشرع الجبائي، كما أن النظام المحاسبي قد اعتمد على طريقة حديثة لحساب اهتلاك والمتمثلة في وحدات الإنتاج والتي لا يعتمدها المشرع الجبائي.[2] ، وهذا الإختلاف ينشأ عنه **ضرائب مؤجلة**

9- النفقات المخصومة بشروط "نفقات البحث والتطوير"

حسب النظام المحاسبي المالي تعتبر النفقات الناجمة عن البحث لمشروع داخلي أعباء يتم إدراجها في الحسابات عندما تتحملها المؤسسة ولا يمكن تثبيتها، وتصنف نفقات التطوير ضمن التثبيتات المعنوية باعتبارها تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية، وعليه يمكن توزيعها على عدة سنوات حسب قسط الاهتلاك السنوي[3]، بينما يتم خصمها جبائيا في حدود الأسقف المسموح جبائيا، وعليه يصبح الأساس الجبائي معدوم، ومنه تنشأ **ضرائب مؤجلة**

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة

[1] المادة 186، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 73.

[2] حسين سهام، **تأثير الضرائب المؤجلة على النتيجة المحاسبية والجبائية للدورة**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد (4)، العدد (2)، (2021)، ص 347.

[3] إيمان يخلف، محمد طرشي، عزوز علي، مرجع سابق، ص 317.

التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة يكون وفق وبإتباع قواعد النظام المحاسبي المالي وكذا الإجراءات والقواعد المحاسبية.

أولا: أهمية التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة

بالتسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة يتم التمييز بين الضريبة المستحقة والضريبة الجارية، وبالتالي يتم تعديل رصيد الضريبة المستحقة والمسجل في حـ/695 (هذا الرصيد يتم تحديده على أساس القواعد الضريبية) بالتغيرات في الضرائب المؤجلة (سواء بالزيادة او بالنقصان) ليصبح رصيد عالي النتائج (حـ/69X) يعبر عن الضريبة الجارية والتي تم تحديدها وفق القواعد المحاسبية.

وتتمثل أهمية التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة في تجسيد الاستقلالية (الانفصال) ما بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية بحيث أن كل الفروقات في الضريبية على الارباح الناتجة عن اختلاف المعالجات بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية تعدل وتصحح لكي تترجم النتيجة المحاسبية الصافية للحقيقة الاقتصادية والمالية للعمليات المتعلقة بالسنة المالية دون تأثرها بالقواعد الضريبية.

ثانيا: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة

وفيما يخص التسجيل فقد قام المشرع من خلال النظام المحاسب المالي بتقديم قائمة تضم الحسابات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات المؤجلة نلخصها كما يلي:[1]

حـ/133 ضرائب مؤجلة أصول:

[1] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية، الطبعة الاولى**، الجزء الثاني، منشورات كليك الجزائر، 2013، ص291-294 .

ويأتي هذا الحساب للإفصاح عن اصول الضريبة المؤجلة الواجب استردادها في الفترات اللاحقة.

حـ/134 ضرائب مؤجلة خصوم:

ويأتي هذا الحساب للإفصاح عن خصوم الضريبة المؤجلة الواجب تسديدها في الفترات اللاحقة.

حـ/692 فرض الضريبة مؤجلة الاصول:

يأتي هذا الحساب لتقييد عملية استرداد مبلغ الضريبة المؤجلة الواقعة على عاتق المؤسسة.

حـ/693 فرض الضريبة مؤجلة الخصوم:

يأتي هذا الحساب لتقييد عملية تسديد مبلغ الضريبة الواقع على عاتق المؤسسة، كما قيد المشرع الجزائري عملية تسجيل الضرائب المؤجلة بما يلي:

- أن يكون الحساب 133 ضرائب مؤجلة أصول مدين لحساب دائن 692 فرض ضريبة مؤجلة اصول.

133		ح/الضرائب المؤجلة على الأصول.	xxx	
	692	ح/فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول.		xxx

- ان يكون الحساب 134 ضرائب مؤجلة خصوم دائن لحساب مدين 693 فرض ضريبة مؤجلة خصوم.

-

693		ح/فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم.	xxx	
	134	ح/الضرائب المؤجلة عن الخصوم.		xxx

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تبين لنا أن الإدارة الجبائية من اجل تحديد النتيجة الجبائية تلزم المؤسسات بالتصريح بنتيجتها المحاسبية والجبائية وهذا من خلال إعادة النظر في النتيجة قبل فرض الضريبة عليها في حالة تحقيق ربح وبإدخال تعديلات على النتيجة المحاسبية وهذا وفقا للتشريع الجبائي المطبق، حيث أن هناك أعباء يجب خصمها إذا توفرت على شروط الخصم وأخرى يجب إعادة إدماجها لعدم استجابتها لتلك الشروط، للوصول إلى النتيجة الجبائية.

وأيضا لتوضيح العلاقة أكثر بين النتيجة المحاسبية والجبائية تم عرض المعيار الدولي المحاسبي رقم 12 الخاص بالضريبة على الدخل، والذي يهتم بمعالجة الفروقات المؤقتة الخاضعة والقابلة للخصم بين كل من النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، بهدف إبراز العبء الضريبي الفعلي الناتج عن مختلف المعاملات الخاصة بدورة معينة، وهذا لإزالة التشوهات الجبائية لتجسيد تصور فصل المحاسبة عن الجباية، وكذا إظهار المعاملة المحاسبية لهذا النوع من الضرائب.

الفصل الثالث

دراسة حالة لدى مؤسسة

صيدال فرع إنتاج المدية

تمهيد

تدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا إليه سابقا لموضوع الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، سنجري دراسة تطبيقية نحاول من خلالها مطابقة المعرفة النظرية مع ما هو موجود في الواقع، وذلك باختيار نموذج من المؤسسات الاقتصادية تمثل في المؤسسة صيدال فرع إنتاج المدية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين مبحث خاص بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، ومبحث خاص بكيفية احتساب المؤسسة للنتيجة الجبائية انطلاقا من نتيجتها المحاسبية، وعرض لتطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسة 2023 وتوضيح معالجتها.

ولإلمام بجميع جوانب الفصل تم تقسيم الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال؛

- المبحث الثاني: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية؛

المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال

يعد مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري والناشط في مجال الصناعة الصيدلانية، هيكله الواسع يتوزع عبر مختلف أنحاء الوطن ومنتجاته تجاوزت السوق الوطنية واخترقت السوق العالمية، إذ يعتبر مقر إنتاج المدية محل دراستنا أحد وأهم هذه المواقع، سنتناول في هذا المبحث تقديم عام لكل من المجمع ومقر الإنتاج المدية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المجمع

لقد مر مجمع صيدال بمرحلتين حسب النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط تميز بوضعية الاحتكار واهتم أساسا بالجانب الكمي، أما في مرحلة اقتصاد السوق فقد تبنى مجمع صيدال عدة استراتجيات حديده تهدف إلى رفع مستوى نوعية وجودته منتجاته والعمل على تنمية حصته السوقية.

أولا: نشأة مجمع صيدال

تتمثل البذرة الأولى لمجمع صيدال في الصيدلة المركزية، فبموجب القرار المؤرخ في 1963/04/10 تم تأسيس هذه الصيدلة سنة 1969، وتم المصادقة عليها وعلى قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 6/77 المؤرخ في 1977/01/23 الذي اقر ضمان الدولة لاستراد إنتاج، وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري.

في إطار مهمة الإنتاج، أشئت وحدة بالحراش سنة 1971 وتم استرجاع وحدة بيوتيك في السنة نفسها ثم وحدة فارمال سنة 1975 المورثتين عن المستعمر الفرنسي عن طريق مرسوم رقم 82/161 المؤرخ في 1982/04/27 تم تحويل الصيدلة المركزية الجزائرية إلى

المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بحيث كانت تتكون هذه الأخيرة من وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة.

تم تحويل موقع الإنتاج رسميا إلى المؤسسة سنة 1988 بعدما كان ملكا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية التي عملت على إنشائها.

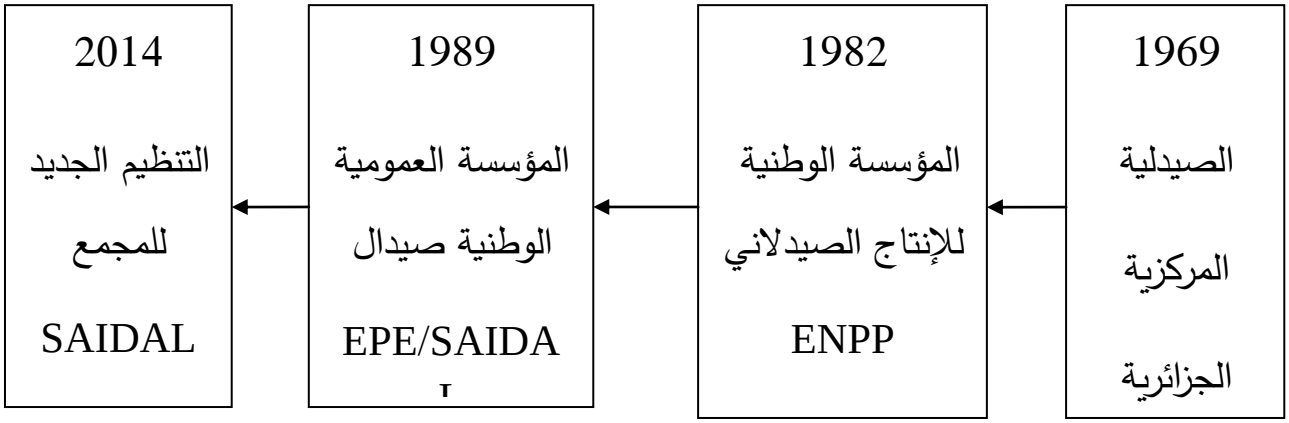
في 1985/04/13 تم تغيير تسمية المؤسسة طبقا للمرسوم رقم 85/74 لتصبح صيدال، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1989 أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالاستقلالية في التسيير، وفي سنة 1993 اكتسبت طابع شركة ذات أسهم حيث يقدر رأس مالها ب2500000000 دج حيث تم إجراء بعض التعديلات على طابعها القانوني.

في سنة 1997 قامت صيدال بتنفيذ خطة لإعادة هيكلتها نتج عنها تحويلها في 1998/02/02 إلى مجمع صناعي يتكون من ثلاث فروع هي: فارمال، بيوتيك،موقع إنتاج.

في 1999 دخل مجمع إلى البورصات وقام في 2009 برفع حصته في رأسمال صوميديال 59% لتصبح فرعا جديدا تابعا للمجمع وخلال عام 2010 ارتفعت حصة صيدال في رأسمال BERAL، %،

ويمكن تلخيص مراحل إنشاء مجمع صيدال في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): مراحل نشأة مجمع صيدال



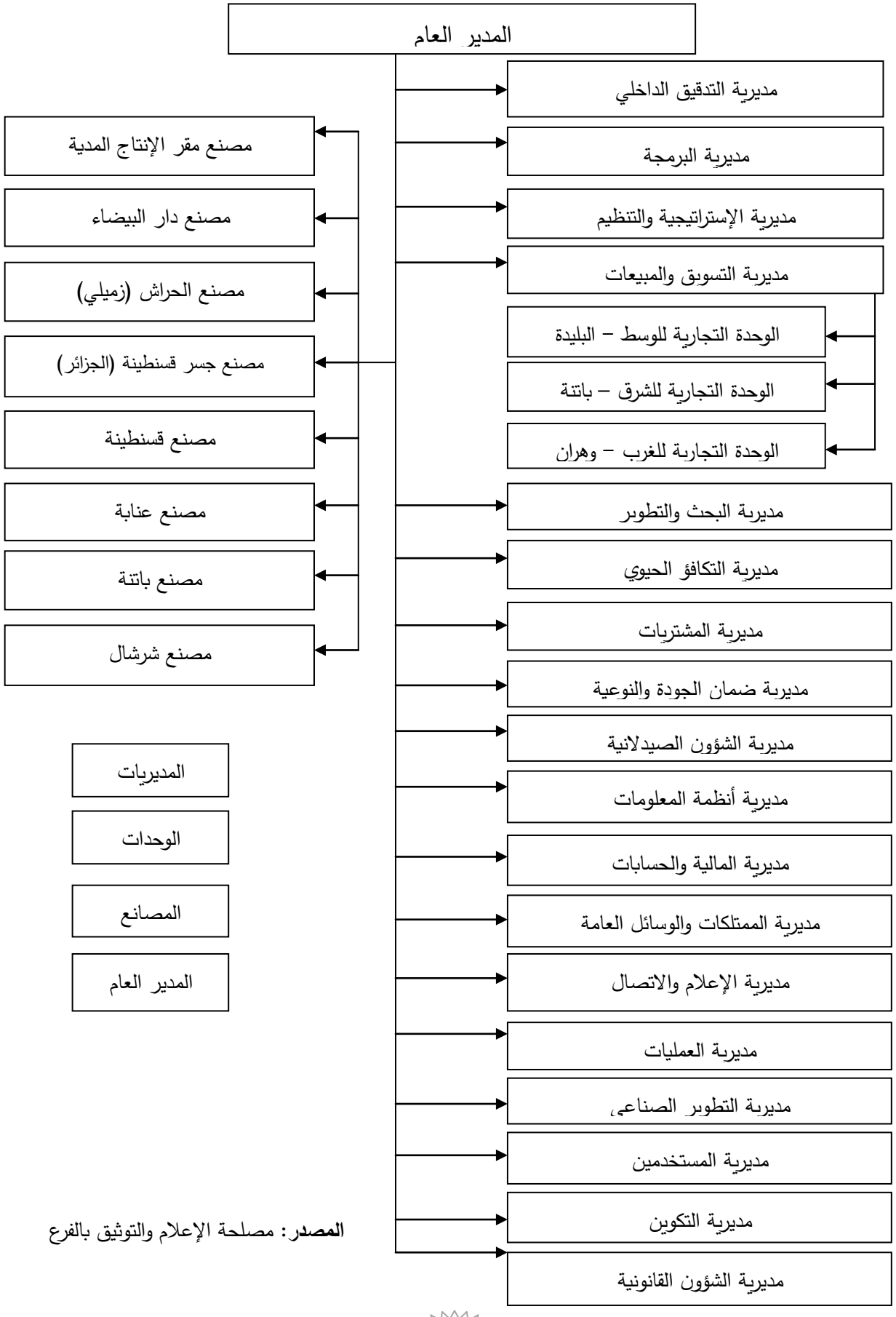
المصدر: مصلحة الإعلام والتوثيق بالفرع

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

تم وضع التنظيم الجديد لمجمع صيدال ابتداء من الفاتح جانفي2014 مع تعيين المديريات الجديدة للشركة وفقا للنموذج التنظيمي الجديد المعتمد من طرف المديرية العامة والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة.

يشمل النموذج التنظيمي الجديد للمديرية العامة 18 مديرية، 8 مصانع للإنتاج، 3 وحدات جهوية للتوزيع، 1 مركز للبحث والتطوير،1 مركز للتكافؤ الحيوي وأكثر من 200 منتوج صيدلاني، حيث يظهر الهيكل التنظيمي المستحدث لمجمع صيدال كما يلي:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: مصلحة الإعلام والتوثيق بالفرع

المطلب الثالث: تقديم فرع إنتاج المدية

يعتبر فرع إنتاج المدية أكبر وأضخم فروع صيدال ومن أكبر المؤسسات الجزائرية، وقد مر بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن.

أولا: تاريخ نشأة مقر إنتاج المدية

يمثل موقع إنتاج المدية مشروعا ضخما اسند انجازه إلى المؤسسة الايطالية GTIP لما تملك هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص المنشات الصيدلانية، وما تتميز به من خصوصيات وقد تم إنشاؤه عبر عدة خطوات اتخذتها الدولة الجزائرية وهي:

- في 1972/05/06 تم عرض مناقصة دولية بشان إنشاء مركب للمضادات الحيوية، وقد وقع اختيار المسؤولين على المؤسسة الايطالية GTIP نظرا لعروضها المناسبة والمقبولة؛
- في 1977/05/05 تم التوقيع على عقد الانجاز بين الجزائر وgtip؛
- في 1977/06/30 تسلمت المؤسسة انجاز الشغل؛
- في 1978/02/12 باشرت المؤسسة في انجاز الشغل؛

قدرت مدة الانجاز ب50 شهرا أي ما يعادل أربع سنوات وشهرين وقد قامت المؤسسة الايطالية بانجاز هذا المشروع بمشاركة أهم المؤسسات الوطنية وهي:

- الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ؛
- الشركة الوطنية لصناعات الكيمائية S.N.I.G؛
- المؤسسة الوطنية الكيمائية E.D.I.C؛

بعد تسليم المشروع في 1982/04/12 تم وضعه تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيمائية من اجل استغلاله في إنتاج مختلف المواد الكيمائية؛

في سنة 1986 بدا استغلاله من طرف مؤسسة صيدال حيث خصص لإنتاج المضادات الحيوية تحت الرخصة الايطالية LICENCE.I.B.ITALIE؛

وفي يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 1988دشن المركب من طرف رئيس الجمهورية الراحل الشاذلي بن جديد؛

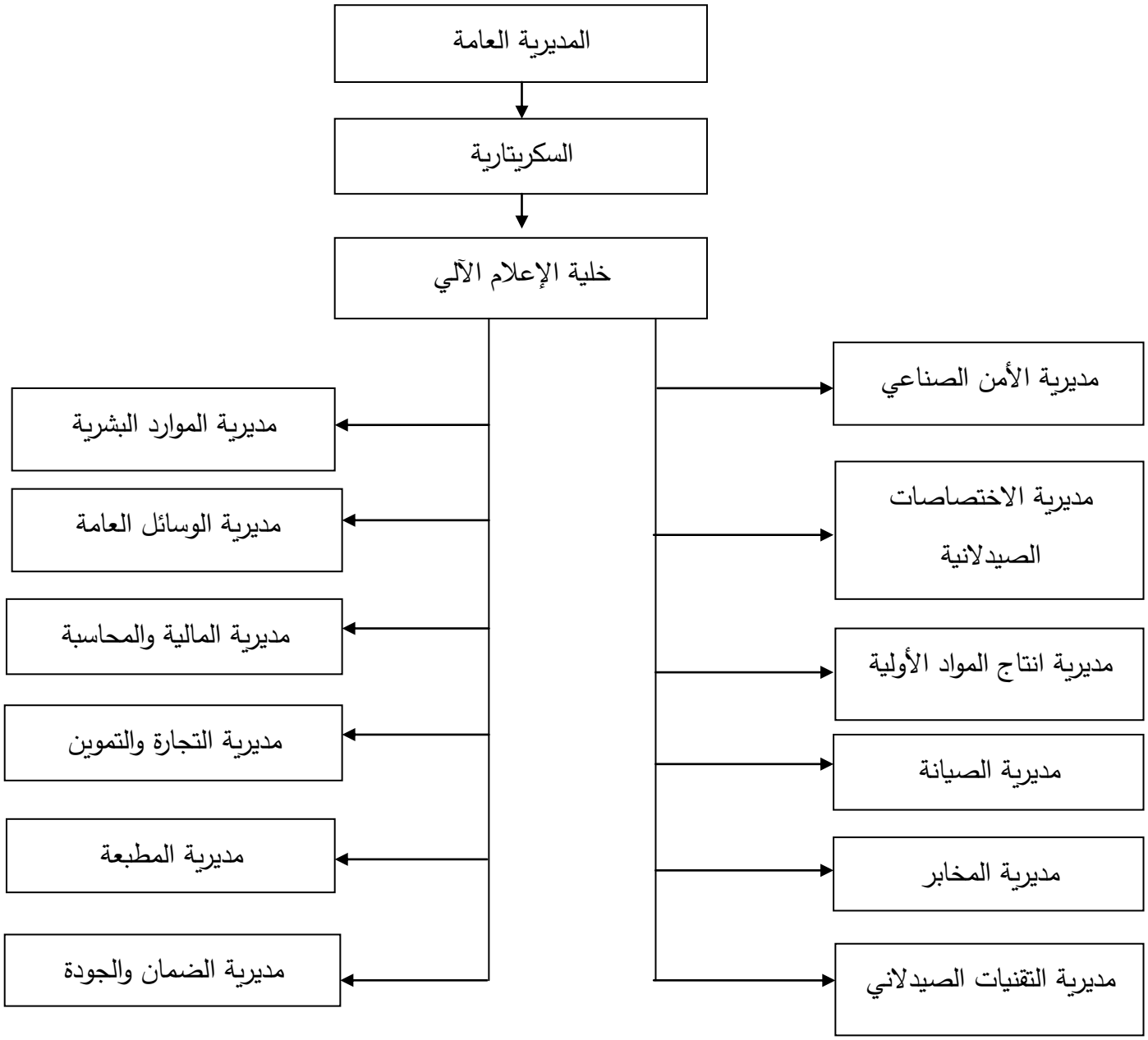
وفي نفس السنة قامت المؤسسة الوطنية للصناعة الكيمائية بتحويل مركب المضادات الحيوية إلى مؤسسة جديدة تحت اسم صيدال لكن بعد إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية تم تحويله إلى فرع من فروع مجمع صيدال ككل وقد دخل الفرع بصفة رسمية في استقلالية التسيير في 02/02/ 1998 تحت فرع أنتيبيوتيكال.

ابتداء من تاريخ 2014/01/01 تم حل وإدماج بالامتصاص المؤسسة العمومية الاقتصادية أنتيبيوتكال ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم المسماة المجموعة الصناعية صيدال.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمقر إنتاج المدية

يمكن تلخيص أهم المديريات التي تشكل الموقع في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3) الهيكل التنظيمي لفرع انتاج المدية



المصدر: مصلحة الإعلام والتوثيق بالفرع

ثانيا: أهدافه

تبعا للظروف الاقتصادية التي تسود في المحيط الخارجي للمؤسسة فان الفرع وضع لنفسه مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، وهذا لضمان مكانة رائدة في السوق ومن بين هذه الأهداف مايلي :

1- العمل على زيادة الحصة السوقية للموقع وهذا باختراق أواق دولية جديدة من بينها النيجر –ليبيا – اليمن –الأردن .....

2- القضاء على الديون المتراكمة والتخفيض منها وكذا تحصيل الأموال من الزبائن.

3- يهدف الموقع في مجال الاستثمار إلى تخصيص مبلغ 0.6 من رقم الأعمال لاقتناء معدات جديدة .

4- فيما يخص الموارد البشرية يهدف الفرع إلى بلوغ حوالي 1380 فرد.

5- في مجال التكوين يهدف الفرع إلى تخصيص 09 ملايين دينار جزائري أي حوالي 0.36 من رقم الأعمال.

لتكوين الأفراد فيما يخص الصيانة التقنيات المخبرية تجارية دولية والوقاية والأمن:

- استخدام شبكة الإعلام الآلي والتكنولوجيات المتطورة من اجل تسيير الأنشطة.
- توزيع الإنتاج والاستغلال الأمثل لقدرات اللإنتاج المتاحة.
- الاهتمام بالفرد العامل وإسراء ثقافة الجودة.
- تطوير العلاقات مع العملاء وهذا من خلال تطبيق مقاييس ومعايير الجودة.

وليحقق الفرع أهدافه وعلى اعتبار أن منتجاته هي أدوية جنيسة فانه يهدف إلى دائما إلى تبني نظام جودة عالي وهذا ما يترجم حرصه على تطبيق مقاييس الجودة العالمية.

المبحث الثاني: الانتقال من النتيجة الحاسبية إلى النتيجة الجبائية

وفقا لمفهوم التأجيل الضريبي فإن كل إيراد خاضع للضريبة هو محل إخضاع ضريبي وكل نفقة قابلة للخصم تكون محل إثبات اقتصاد ضريبي بغض النظر عن الإختلالات التي تظهر بين المحاسبة والجباية والتي تسبب فروقات في الوقت بين المعالجات المحاسبية والمعالجات الجبائية.

المطلب الأول: تحديد النتيجة الجبائية في مؤسسة صيدال

يكون الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية من خلال جدول الإنتقال مرفق بالميزانية الجبائية، ويكون الإنتقال **باسترجاع** كل من نفقات السنة N القابلة للخصم بصفة دائمة، ونفقات N القابلة للخصم في السنة N+1 أو بعدها، وإيرادات السنة N−1 الخاضعة للضريبة في السنة N، **وخصم** إيرادات السنة N الخاضعة للضريبة بصفة دائمة، وإيرادات السنة N الخاضعة للضريبة في السنة N+1 أو بعدها ونفقات السنة N−1 القابلة للخصم في السنة N.

أولا: حساب النتيجة المحاسبية

نحصل على النتيجة المحاسبية الصافية للمؤسسة محل الدراسة انطلاقا من الميزانية أو من جدول حساب نتائج المؤسسة، حيث تم الحصول على نتيجة المؤسسة لثلاث سنوات 2019- 2020- 2021 من خلال:

النتيجة المحاسبية = المجموع العام للأصول – (مجموع رؤوس الأموال الخاصة ما عدا النتيجة + مجموع الخصوم غير الجارية + مجموع الخصوم الجارية).

- النتيجة المحاسبية لسنة 2019:

(817.611.426,6 + 218.525.303,09 - 2.270.003.991,14 + 228.605.615,73) = 1.005.261.645,69

- النتيجة المحاسبية لسنة 2020:

(614.898.378,10 + 509.669.727,01 - 2.402.762.493,60 + 253.826.980,99 + 329.309.019,18) = 695.058.388,32.

- النتيجة المحاسبية لسنة 2021:

(1.303.478.567 + 153.555.629,57 - 2.391.591.988,13 + 450.508.868,41) = 484.048.923,08.

ثانيا: حساب النتيجة الجبائية

تتحدد النتيجة الجبائية من خلال احتساب وتحديد كل من الفروقات الدائمة والمؤقتة، وهي الموافقة للصيغة الرياضية التالية:

النتيجة الجبائية =النتيجة المحاسبية + (استرجاعات خاصة بالفروقات الدائمة + استرجاعات متعلقة بالفروقات المؤقتة للدورة N + إيرادات الدورة N-1 الخاضعة للضريبة في الدورة N) - (خصومات متعلقة بالفروقات الدائمة + خصومات متعلقة بالفروقات المؤقتة للدورة N+ نفقات الدورة N-1 القابلة للخصم في الدورة N).

حيث قمنا في الدراسة الميدانية بمحاولة استخراج حالات الضرائب المؤجلة المتواجدة على مستوى مؤسسة صيدال، من خلال استجوابنا للسيد " بوعلام العيداني"، محاسب في مديرية المالية والمحاسبة عن حالات الضرائب المؤجلة في مؤسسة صيدال، وهذا من أجل مطابقة الجانب النظري على الجانب التطبيقي:

الجدول رقم (3-1): حالات الضرائب المؤجلة المتواجدة بمؤسسة صيدال

حالات تواجد الضرائب المؤجلة	الحالة متواجدة بالمؤسسة	الحالة غير متواجدة بالمؤسسة
النفقات المخصومة بشروط	**الحالة متواجدة**	
الفوائد البنكية		**الحالة غير متواجدة**
العجز الضريبي		**الحالة غير متواجدة**
إعانات عمومية		**الحالة غير متواجدة**
العناصر ذات القيمة المنخفضة		**الحالة غير متواجدة**
عقود طويلة المدى		**الحالة غير متواجدة**
الإيجار التمويلي		**الحالة غير متواجدة**
نفقات البحث والتطوير		**الحالة غير متواجدة**
فارق إعادة التقييم		**الحالة غير متواجدة**
إيرادات وأعباء السنوات السابقة		**الحالة غير متواجدة**
اختلاف بين الإهتلاك المحاسبي والإهتلاك الجبائي		**الحالة غير متواجدة**

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه، أنه هناك حالة وحيدة تسجل من خلالها الضرائب المؤجلة والمتعلقة بالنفقات المخصومة بشروط، والمتمثلة في الحالات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-2) الأعباء غير القابلة للخصم في دورة تحملها

السنة	منحة الذهاب للتقاعد	عطلة سنوية	ضمان إجتماعي	المجموع	ضرائب مؤجلة
2019	218.525.303,09	23.732.866,41	5.664.056,88	247.924245,38	47.105.606,62
2020	253.826.980,99	22.906.266,41	5.468.922,70	282.204.190,10	53.618.796,12
2021	153.555.629,57	22.613.763,00	5.400.683,00	181.572.096,57	34.498.698,35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

يبين هذا الجدول نشأة الضرائب المؤجلة في الدورات محل الدراسة 2019، 2020، 2021، والتي نشأت عن مؤونة منحة الذهاب إلى التقاعد، العطلة السنوية، الضمان الاجتماعي .

جدول رقم (3-3) استخراج التغير في الضرائب المؤجلة

السنة	الضرائب الناشئة	الضرائب المنعكسة	قيمة التغير في الضريبة
2019	21.736.252,12	15.748.982,16	5.987.269,96
2020	18.026.163,40	11.512.974,10	6.513.189,30
2021	16.753.262,38	10.892.906,38	5.860.356,00

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

تكون عملية فصل النظام المحاسبي على النظام الجبائي من الناحية التقنية من خلال عملية انعكاس الضرائب، وتتمثل في أن نفقات السنوات السابقة التي كانت غير قابلة للخصم في السنوات السابقة أصبحت قابلة في الدورات المعنية والظاهرة في الجدول أعلاه، وهذا تجسيدا لمبدأ التأجيل الضريبي، ومنه إظهار قيمة التغير في الضريبة المؤجلة والتي سيتم أخذها في الحسبان في جدول الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

جدول رقم (3-4) الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

الدورات	2019	2020	2021
النتيجة المحاسبية	1.005.261.645,69	695.058.388,32	484.048.923,08
+ الاسترجاعات			
مساهمات والتبرعات غ قابلة للخصم	2.203.482	685.605	7.116.105
رسوم التكوين والتحسين	6.060.278	11.211.799	2.460.918
مخصصات غير قابلة للخصم	24.260.057	37.265.722	-
اهتلاك سيارات	204.800	204.800	154.400
غرامات والعقوبات	429.545	721.647	115.158
استرجاع نفقات N قابلة للخصم في N+1			
مؤونة الذهاب إلى التقاعد	4.609.410,81	5.998.120,47	629.782,76
مؤونة العطلة السنوية	4.426.567,04	4.478.449,46	4.495.545,35
مؤونة صندوق الضمان الإجماعي	1.076.170,81	1.075.940,82	1.074.614,94
خصم التغير في الضريبة المؤجلة	5.987.270	6.513.189	5.860.356
خصم الإيرادات غير القابلة للخصم بصفة نهائية	-	-	4.612.563
خصم نفقات N قابلة للخصم في N+1	114.401.327	60.594.628	160.110.845
النتيجة الجبائية	927.963.359.4	689.592.655.1	329.511.683.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

حسب النظام المحاسبي المالي، فإن الهدف هو تحديد العبء الضريبي المتكون من الضريبة المستحقة إلى إدارة الضرائب والضريبة المِجلة التي ستكون محل إخضاع ضريبي أو اقتصاد ضربي في المستقبل وهذا حتى يتم فصل المحاسبة عن الجباية تقنيا.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة في مؤسسة صيدال

تعتبر الضرائب المؤجلة كل الضرائب الناتجة عن الفرق بين الاعتراف والتقييم المحاسبي للعمليات المتعلقة بالأعباء، وإيرادات وأصول وخصوم الدورة، وبين الاعتراف والتقييم الجبائي لها، ولدراسة هذا النوع من الضرائب تقربنا من مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة، وبالضبط من المحاسب الذي قام بتزويدنا بالميزانية الجبائية وجدول حساب النتائج السابقين، وتمكنا من معرفة عنصر الضريبة المؤجلة للحالات المطبقة في المؤسسة، وقد كانت الضريبة المؤجلة متمثلة في حالة العطلة السنوية و منحة الذهاب إلى التقاعد و صندوق الضمان الإجتماعي.

1. التسجيل لمحاسبي للضريبة المؤجلة في المؤسسة

مدين	دائن	31/12/2019		
133		من ح| ضريبة مؤجلة أصول	5.987.270	
	692	إلى ح| فرض ضريبة مؤجلة عن الأصول		5.978.270

مدين	دائن	31/12/2020		
133		من ح| ضريبة مؤجلة أصول	6.513.189	
	692	إلى ح| فرض ضريبة مؤجلة عن الأصول		6.513.189

مدين	دائن	12/31/2021		
133		من ح| ضريبة مؤجلة أصول	5.860.356	
	692	إلى ح| فرض ضريبة مؤجلة عن الأصول		5.860.356

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التطبيقية في المؤسسة صيدال التي حاولنا فيها معرفة كيف يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة بعد معالجة الأعباء غير القابلة للخصم والقابلة للخصم، وكيف تعالج الضرائب المؤجلة محاسبيا فيها بناءا على وثائق المؤسسة وتصريحاتها الجبائية، نستنتج انه مازالت هناك مشاكل تعترض المحاسبين من اجل التكيف مع القوانين الجبائية وهذا راجع لاختلاف المفاهيم والأهداف بين النظامين المحاسبي والجبائي.

خاتمة عامة

الخاتمة

تمحورت الدراسة حول تشخيص واقع ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية من أجل توفير متطلبات مبنية على أدلة علمية تسمح بتحسين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، خاصة بعد اعتماد الجزائر النظام محاسبي المالي المستمد من النسخة المبسطة لمعايير المحاسبة الدولية.

وتبيان أهمية الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية، حيث يعتبر فصل المحاسبة عن القوانين الجبائية من أهم أهداف النظام المحاسبي من خلال اعتماد تقنية الضرائب المؤجلة، بحيث أن الضرائب المؤجلة لا نحتاجها أبدا في الحسابات الجبائية التي تحدد مقدار الضرائب المستحقة، كما أن إدارة الضرائب لا تطالب بالوثائق التبريرية لقيمتها في سياق تحصيل الضرائب، لأنها تعتبر جزء من القوائم المالية الاقتصادية وتعكس الأثر الجبائي المستقبلي للفروقات المؤقتة المُحدد بين الحسابات المالية والحسابات الجبائية.

ويعتمد احتساب النتيجة الجبائية بالإعتماد على تقنية التأجيل الضريبي والذي يظهر في كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

ولا حظنا في الدراسة الميدانية لدى مؤسسة صيدال أن حالات استخراج الضرائب المؤجلة تتمثل في حالة واحدة وهي النفقات المخصومة بشروط، أما الحالات الأخرى فيصعب تحديدها نظرا لصعوبة تطبيق مختلف الممارسات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي والتي ينتج عن تطبيقها نشأة الضرائب المؤجلة، وعليه حاولنا تبيان كيفية الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية مع الأخذ في الإعتبار مختلف الفروقات المؤقتة.

1- اختبار الفرضيات

بالعودة إلى فرضيات الدراسة، و على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لموضوع بجانبيه النظري و التطبيقي، يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر أصبحت المؤسسات تلتزم باليات الإفصاح لتقديم القوائم المالية، من خلال هذه النتيجة نثبت نفي الفرضية لأن المؤسسات تفصح عن بعض من معلوماتها التي تخدم مصالحها.

الفرضية الثانية: للضرائب المؤجلة فاعلية في زيادة مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، نتثبت صحة هذه الفرضية لأن الضريبة المؤجلة لها تأثير مباشر على نتيجة الدورة وتحسين الوضعية المالية وبتالي زيادة جودة وفعالية القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: يتم تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع إجراء بعض التعديلات المنصوص عليها قانونيا، بخصوص هذه الفرضية فقد تحققت من خلال الدراسة التطبيقية التي أثبتت أن الربح الجبائي يحدد انطلاقا من الربح المحاسبي المصرح به من طرف المؤسسة، مضاف إليه الأعباء الغير قابلة للخصم (الاستردادات) مطروح منها التخفيضات وخسائر السنوات السابقة إن وجدت.

2- نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن توضيحها كالتالي:

- إن الإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر صعوبة في تطبيق.
- إن القوائم المالية يجب أن تحتوي على المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي لتكون على درجة كبيرة من الشفافية والموضوعية.

- يبين المعيار المحاسبي الدولي المعالجة المحاسبة الضريبة المؤجلة وأثرها على القوائم المالية.
- في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما فان هذا العجز يعتبر عبئا يخصم من النتيجة في حالة ما حققت الشركة ربح إلى غاية السنة الرابعة.

3- توصيات واقتراحات

- توفير الإطار الملم بالجوانب الفنية لما جاء به النظام المحاسبي المالي و كذا معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الإفصاح المحاسبي.
- يجب الاهتمام بمعايير المحاسبية خاصة متعلقة بالضريبة المؤجلة.
- زيادة التشاور بين الخبراء المحاسبيين والاستشاريين الجبائيين لتوطيد علاقة النظام المحاسبي والمالي مع النظام الجبائي و الضرائب المؤجلة و إيجاد البدائل اللازمة للحد من الاختلافات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الكتب

1- احمد طرطار و عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.

2- أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن،2010.

3- الصبان محمد سمير، **دراسات في الأصل المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت،1996.

4- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية، الطبعة الأولى**، الجزء الثاني، منشورات كليك الجزائر، 2013.

5- جعفر، عبد الإله، **المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، 2003.

6- جمال الجعارات، **"معايير التقارير الدولية"**، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الأردن،2011.

8- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.

9- خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

10- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي، (مدخل نظرية المحاسبة)** مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن،1998.

11- الحيالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة . مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996.

12- سامي محمد الرقاد، **"نظرية المحاسبة"**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011.

13- سنان سالم قاسم النعيمي، **تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2004.

14- طارق عبد العال حماد، **"دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية"** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

15- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، برج بوعريرج، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

16- عبد المنعم عوض الله وآخرون، **"تحليل ونقد القوائم المالية"**، جامعة القاهرة، مصر، 2001.

17- غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

18- كتوش عاشور، "**المحاسبة العامة ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**" ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.

19- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، عمان، 2008.

20- مؤيد راضي خنفر، **"تحليل القوائم المالية"** ، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

21- هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسيبة الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

22- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009

- الرسائل والأطروحات

23- بن بلقاسم سفيان، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

24- يخلف إيمان، **متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي**، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019.

- الملتقيات

25- تسعديت بوسبعين، **علاقة المحاسبة بالجباية قطيعة أم...استمرارية في ضوء المعايير الدولية IAS/IFRS وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مداخلة في ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

- المقالات والمجلات

26- إيمان يخلف، محمد طرشي، عزوز علي، **نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 4 العدد 2 ديسمبر، 2017.

27- حسين سهام، **تأثير الضرائب المؤجلة على النتيجة المحاسبية والجبائية للدورة**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد (4)، العدد (2)، (2021). ، (2020).

28- رشيد عريوة، **دور الضرائب المؤجلة في تقليص الفجوة بين المحاسبة والجباية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01.

29- زغدار،أحمد وسفير،محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية** مجلة الباحث، العدد السابع ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

30- سحنون نسيم، **الفروقات الدائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في ظل قانون المالية لسنة 2022**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 11، العدد 2 (2022).

31- سماعين عيسى، **الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 5 العدد 2 جوان، 2019.

32- شوقي طارق، **الضرائب المؤجلة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 01 العدد 01، (2020).

33- عزيزة المهري، جمال عمورة، **الضرائب المؤجلة بين فلسفة التفكير وصعوبات التطبيق – دراسة حالة شركة كهرباء البرواقية**-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 1-2022.

34- لطيف زيود والآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007.

- النصوص القانونية والجرائد

35- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

36- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

37- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي، المادة 04 العدد 44 الصدرة في 26 جويلية 2009.

38- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009 الموافق ل28 ربيع الأول عام 1430.

- المواقع الالكترونية

39-https://www.ifw.ly/

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:47:18
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2119 au 31/12/2119

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2119) BRUT	N (2119) AMORT. PROV.	N (2119) Net	N-1 (2118) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		499 199.99
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 095 736 042.52	3 088 748 181.41	6 987 861.11	9 640 035.78
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 505 359 383.37	8 256 114 767.58	249 244 615.79	263 104 244 71
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		220 012 868.54		220 012 868.54	146 205 491.55
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS I		2 452 500.00		2 452 500.00	2 482 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		47 105 223.01		47 105 223.01	53 092 492.97
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 166 130 368.20	11 514 731 895.75	651 398 472.45	600 619 369.00
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		1 948 214 011.43	331 929 325.55	1 616 284 685.88	1 616 177 311.19
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		348 032 615.34	347 962 441.14	70 174.20	
AUTRES DEBITEURS		208 141.91		208 141.91	157 783.19
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		2 042 516.70		2 042 516.70	62 709 213.53
TOTAL ACTIF COURANT		2 298 497 285.38	679 891 766.69	1 618 605 518.69	1 679 044 307.91
TOTAL GENERAL ACTIF		14 464 627 653.58	12 194 623 662.44	2 270 003 991.14	2 279 663 676.91

الملحق02:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:47:36
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2119 au 31/12/2119

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2119)	N-1 (2118)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		1 005 261 645.69	1 133 900 352.76
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
INTERETS MINORITAIRES		202 713 048.53	-239 343 560.56
TOTAL I		1 822 873 072.32	1 509 455 170.30
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		218 525 303.09	201 674 387.32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		218 525 303.09	201 674 387.32
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		159 302 533.35	467 416 794.14
IMPOTS		2 433.00	955.00
AUTRES DETTES		69 300 649.38	101 116 370.15
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		228 605 615.73	568 534 119.29
TOTAL GENERAL PASSIF		2 270 003 991.14	2 279 663 676.91

الملحق 03:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure 13:48:16
Utilisateur A1LB

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2119 Au : 31/12/2119

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2119)	N-1 (2118)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 306 080.00	974 992.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		3 444 342 068.06	3 348 055 137.77
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 446 648 148.06	3 349 030 129.77
ACHATS CONSOMMES		1 564 550 393.85	1 446 139 362.87
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		96 276 949.49	100 986 373.53
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 660 827 343.34	1 547 125 736.40
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 785 820 804.72	1 801 904 393.37
CHARGES DE PERSONNEL		723 627 040.44	661 295 458.25
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		7 563 228.61	5 425 379.37
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 054 630 535.67	1 135 183 555.75
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		17 974 890.81	49 498 274.49
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		3 780 146.39	6 275 114.74
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		115 879 280.61	140 034 368.92
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		57 411 220.79	99 052 014.59
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 010 357 220.27	1 137 424 361.17
PRODUITS FINANCIERS		4 238 784.51	11 205 905.74
CHARGES FINANCIèRES		3 347 089.13	8 441 650.18
VI - RESULTAT FINANCIER		891 695.38	2 764 255.56
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		1 011 248 915.65	1 140 188 616.73
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		5 987 269.96	6 288 263.97
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 526 273 044.17	3 508 786 324.59
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 521 011 398.48	2 374 885 971.83
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 005 261 645.69	1 133 900 352.76
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 005 261 645.69	1 133 900 352.76

الملحق 04:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:52:43
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2020) BRUT	N (2020) AMORT. PROV.	N (2020) Net	N-1 (2019) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 095 828 862.52	3 091 230 765.20	4 598 097.32	6 987 861.11
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 543 432 324.68	8 336 897 757.48	206 534 567.20	249 244 615.79
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		223 703 524.26		223 703 524.26	220 012 868.54
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN eQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS 1		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		53 618 412.31		53 618 412.31	47 105 223.01
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 214 499 974.53	11 597 997 469.44	616 502 505.09	651 398 472.45
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		2 032 623 420.78	257 220 480.98	1 775 402 939.80	1 616 284 685.88
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		336 054 826.18	335 962 441.14	92 385.04	70 174.20
AUTRES DEBITEURS		199 616.60		199 616.60	208 141.91
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		10 565 047.07		10 565 047.07	2 042 516.70
TOTAL ACTIF COURANT		2 379 442 910.63	593 182 922.12	1 786 259 988.51	1 618 605 518.69
TOTAL GENERAL ACTIF		14 593 942 885.16	12 191 180 391.56	2 402 762 493.60	2 270 003 991.14

الملحق 05:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:52:59
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		695 058 388.32	1 005 261 645.69
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
INTERETS MINORITAIRES		509 669 727.01	202 713 048.53
TOTAL I		1 819 626 493.43	1 822 873 072.32
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		253 826 980.99	218 525 303.09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		253 826 980.99	218 525 303.09
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		254 815 379.13	159 302 533.35
IMPOTS		795.00	2 433.00
AUTRES DETTES		74 492 845.05	69 300 649.38
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		329 309 019.18	228 605 615.73
TOTAL GENERAL PASSIF		2 402 762 493.60	2 270 003 991.14

المحلق 06:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure 13:53:38
Utilisateur A1LB

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 031 802.00	2 306 080.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		3 151 491 228.70	3 444 342 068.06
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 153 523 030.70	3 446 648 148.06
ACHATS CONSOMMES		1 468 679 698.44	1 564 550 393.85
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		108 199 547.55	96 276 949.49
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 576 879 245.99	1 660 827 343.34
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 576 643 784.71	1 785 820 804.72
CHARGES DE PERSONNEL		730 645 774.44	723 627 040.44
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		23 692 448.49	7 563 228.61
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		822 305 561.78	1 054 630 535.67
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		13 613 510.47	17 974 890.81
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		4 943 887.80	3 780 146.39
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		139 805 301.62	115 879 280.61
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		14 048 302.78	57 411 220.79
V - RESULTAT OPERATIONNEL		705 218 185.61	1 010 357 220.27
PRODUITS FINANCIERS		1 332 578.00	4 238 784.51
CHARGES FINANCIèRES		18 005 564.59	3 347 089.13
VI - RESULTAT FINANCIER		-16 672 986.59	891 695.38
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		688 545 199.02	1 011 248 915.65
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-6 513 189.30	5 987 269.96
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 182 517 421.95	3 526 273 044 17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 487 459 033.63	2 521 011 398.48
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		695 058 388.32	1 005 261 645.69
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		695 058 388.32	1 005 261 645.69

الملحق 07:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:56:19
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2021 au 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2021) BRUT	N (2021) AMORT. PROV.	N (2021) Net	N-1 (2020) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)		169 868 946.76	169 868 946.76		
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES					
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
TERRAINS		3 116 042 652.53	3 091 723 908.95	24 318 743.58	4 598 097.32
BATIMENTS		8 656 581 200.58	8 334 131 841.31	322 449 359.27	206 534 567.20
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL					
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		220 012 868.74		220 012 868.74	223 703 524.26
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS I		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		34 498 314.36		34 498 314.36	53 618 412.31
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 325 051 886.97	11 595 724 697.02	729 327 189.95	616 502 505.09
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		1 882 303 682.56	226 799 732.81	1 655 503 949.75	1 775 402 939.80
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		326 037 923.64	325 962 441.14	75 482.50	92 385.04
AUTRES DEBITEURS		473 900.89		473 900.89	199 616.60
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		6 211 465.04		6 211 465.04	10 565 047.07
TOTAL ACTIF COURANT		2 215 026 972.13	552 762 173.95	1 662 264 798.18	1 786 259 988.51
TOTAL GENERAL ACTIF		14 540 078 859.10	12 148 486 870.97	2 391 591 988.13	2 402 762 493.60

الملحق 08:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 22/05/2023
Heure: 13:56:33
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2021 au 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(ReSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE ReeVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		-484 048 923.08	695 058 388.32
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		52 691 340.35	
INTERETS MINORITAIRES		635 888 848.62	509 669 727.01
TOTAL I		1 787 527 490.15	1 819 626 493.43
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		153 555 629.57	253 826 980.99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		153 555 629.57	253 826 980.99
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		378 820 182.78	254 815 379.13
IMPOTS		866.00	795.00
AUTRES DETTES		71 687 819.63	74 492 845.05
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		450 508 868.41	329 309 019.18
TOTAL GENERAL PASSIF		2 391 591 988.13	2 402 762 493.60

الملحق 09:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date 22/05/2023
Heure 13.56.57
Utilisateur AILB

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2021 Au : 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 177 626.00	2 031 802.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		2 696 933 352.75	3 151 491 228.70
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 699 110 978.75	3 153 523 030.70
ACHATS CONSOMMES		1 228 227 300.43	1 468 679 698.44
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		121 994 418.50	108 199 547.55
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 350 221 718.93	1 576 879 245.99
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 348 889 259.82	1 576 643 784.71
CHARGES DE PERSONNEL		776 072 375.76	730 645 774.44
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		12 273 355.45	23 692 448.49
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		560 543 528.61	822 305 561.78
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		12 412 802.08	13 613 510.47
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		8 326 265.75	4 943 887.80
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		106 431 584.43	139 805 301.62
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		29 697 233.34	14 048 302.78
V - RESULTAT OPERATIONNEL		487 895 713.85	705 218 185.61
PRODUITS FINANCIERS		6 562 619.91	1 332 578.00
CHARGES FINANCIèRES		4 549 054.49	18 005 564.59
VI - RESULTAT FINANCIER		2 013 565.42	-16 672 986.59
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		489 909 279.27	688 545 199.02
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		5 860 356.19	-6 513 189.30
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 747 783 634.08	3 182 517 421.95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 263 734 711.00	2 487 459 033.63
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		484 048 923.08	695 058 388.32
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		484 048 923.08	695 058 388.32

الملحق10 :

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE**

Du : 01/01/2119 Au : 31/12/9999

Page 1
Date 22/05/202
Heure 13:45:57
Utilisateur A1LB

Compte: 692000 **Imposition différée actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
30/ 6/2119	81	601	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE			4 426 567.04	
30/ 6/2119	81	601	IMPOTS DIFFERE S/CHARGE PATRONAL			1 058 530.78	
30/ 6/2119	81	618	IMPOTS DIFFERE S/DOT IDR			4 609 410.81	
30/ 6/2119	81	619	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE RELIQUAT		1 302 189.22		
30/ 6/2119	81	619	I DIFFERE S/UTILISATION R CONGE		22 871.91		
30/ 6/2119	81	619	I DIFFERE S/REPRISSE SS RELIQUAT CI		344 515.89		
31/12/2119	81	1203	IMPOT DIFFERE SUR RELIQUAT CONGE		6 011 733.96		
31/12/2119	81	1203	ANNUL IMPOT DIFFERE SUR CHARGE PA		1 577 000.90		
31/12/2119	81	1205	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE			4 509 244.62	
31/12/2119	81	1205	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE			1 076 170.81	
31/12/2119	81	1215	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE IDR		1 407 736.81		
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR UTUILISAT CH PAT		2 111 929.46		
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR COMPLEMENT IND			69 058.10	
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR UTULISATION IND		8 958 273.97		
31/14/2119	81	1	DETERMINATION RESULTAT EXERCICE			5 987 269.96	
			Total Cumulé ----------		21 736 252.12	21 736 252.12	

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE** Du : 01/01/2119 Au : 31/12/9999

Page 1
Date 22/05/207
Heure 13:46:45
Utilisateur A1LB

Compte: **133000** **Impôt différé actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
1/ 1/2119	00	1	REPORT A NOUVEAU EXE		53 092 492.97		
30/ 6/2119	81	601	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE		4 426 567.04		
30/ 6/2119	81	601	IMPOTS DIFFERE S/CHARGE PATRONAL		1 058 530.78		
30/ 6/2119	81	618	IMPOTS DIFFERE S/DOT IDR		4 609 410.81		
30/ 6/2119	81	619	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE RELIQUAT			1 302 189.22	
30/ 6/2119	81	619	I DIFFERE S/UTILISATION R CONGE			22 871.91	
30/ 6/2119	81	619	I DIFFERE S/REPRISSE SS RELIQUAT C			344 515.89	
31/12/2119	81	1203	IMPOT DIFFERE SUR RELIQUAT CONGE			6 011 733.96	
31/12/2119	81	1203	ANNUL IMPOT DIFFERE SUR CHARGE P/			1 577 000.90	
31/12/2119	81	1205	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE		4 509 244.62		
31/12/2119	81	1205	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE		1 076 170.81		
31/12/2119	81	1215	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE IDR			1 407 736.81	
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR UTULISATION IND			8 958 273.97	
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR UTUILISAT CH PAT			2 111 929.46	
31/12/2119	81	1216	IMPOT DIFFERE SUR COMPLEMENT IND		69 058.10		
			Total Cumulé ----------		68 841 475.13	21 736 252.12	47 105 223.01 D

الملحق 11:

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE**

Du : 01/01/202(Au : 31/12/999

Page 1
Date 22/05/20
Heure 13:49:07
Utilisateur A1LB

Compte: 692000 **Imposition différée actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
30/ 6/2020	81	601	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT IND COI		28 213.34		
30/ 6/2020	81	601	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE			1 075 940.82	
30/ 6/2020	81	601	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE			4 478 449.46	
30/ 6/2020	81	602	IMPOTS DIFFERE S/DOT IDR AU 30/6/6(			5 998 120.47	
30/ 6/2020	81	602	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR		230 007.48		
31/ 8/2020	81	803	IMPOT DIFFIRE SUR UTULISATION CON		11 111 592.37		
31/12/2020	81	1202	INPOTS DIFFERE S/IND CONGE			4 352 190.62	
31/12/2020	81	1202	INPOTS DIFFERE S/IND CONGE			1 039 095.31	
31/12/2020	81	1203	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR		143 160.91		
31/12/2020	81	1203	IMPOTS DIFFERE S/DOTATION IDR			1 082 366.72	
31/14/2020	81	1	DETERMINATION RESULTAT EXERCICE		6 513 189.30		
			Total Cumulé ----------		18 026 163.40	18 026 163.40	

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE** Du : 01/01/202(Au : 31/12/999

Page 1
Date 22/05/20
Heure 13:49:28
Utilisateur A1LB

Compte: 133000 **Impôt différé actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
1/ 1/2020	00	1	REPORT A NOUVEAU EXE		47 105 223.01		
30/ 6/2020	81	601	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE		4 478 449.46		
30/ 6/2020	81	601	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT IND COI			28 213.34	
30/ 6/2020	81	601	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE		1 075 940.82		
30/ 6/2020	81	602	IMPOTS DIFFERE S/DOT IDR AU 30/6/6(		5 998 120.47		
30/ 6/2020	81	602	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR			230 007.48	
30/ 6/2020	81	615	VIRT DE CPT A CPT		-47 105 223.01		
30/ 6/2020	81	615	SOLDE AU 01/01/2020		47 105 223.01		
31/ 8/2020	81	803	IMPOT DIFFIRE SUR UTULISATION CON			11 111 592.37	
31/12/2020	81	1202	INPOTS DIFFERE S/IND CONGE		4 352 190.62		
31/12/2020	81	1202	INPOTS DIFFERE S/IND CONGE		1 039 095.31		
31/12/2020	81	1203	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR			143 160.91	
31/12/2020	81	1203	IMPOTS DIFFERE S/DOTATION IDR		1 082 366.72		
			Total Cumulé ----------		65 131 386.41	11 512 974.10	53 618 412.31 D

الملحق 12: دفتر الأستاذ 2021

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE**

Du : 01/01/2021 Au : 31/12/999

Page 1
Date 22/05/20
Heure 13:55:33
Utilisateur A

Compte: **692000** **Imposition différée actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
30/ 6/2021	81	608	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE			4 495 545.35	
30/ 6/2021	81	608	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE			1 074 614.94	
30/ 6/2021	81	608	REPRISE IMPOTS DIFFERE S/UTILISAT (		108 000.76		
30/ 6/2021	81	610	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR		629 782.76		
30/ 6/2021	81	610	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE IDR		13 743 339.52		
31/12/2021	81	1202	IMPOTS DIFFERE S/IND DE CONGE			4 296 614.97	
31/12/2021	81	1202	IMPOTS DIFFERE S/IND DE CONGE			1 026 130.93	
31/12/2021	81	1203	IMPOT DIFFERE SUR UTULISATION 2 EI		1 520 820.00		
31/12/2021	81	1204	IMPOT DIFFERE SUR DOTATION 2021			865 115.00	
31/12/2021	81	1205	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT CONGE		2 113 711.00		
31/12/2021	81	1205	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT CONGE		8 739 736.00		
31/12/2021	81	1237	ANNUL ECR 610 J81		-13 743 339.52		
31/12/2021	81	1237	ANNUL ECR 1204 J81 IDR			-865 115.00	
31/12/2021	81	1237	IMPOT DIFFERE SUR REPRISE 12/2021		3 641 211.86		
31/14/2021	81	502	DETERMINATION RESULTAT EXERCICE			5 860 356.19	
			Total Cumulé		16 753 262.38	16 753 262.38	

IMPRIMÉ DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

صيدال
SAIDAL
Site de production de Médéa

GRAND LIVRE

Type Edition : **DEFINITIVE**

Du : 01/01/2021 Au : 31/12/9999

Page 1
Date 22/05/20
Heure 13:55:54
Utilisateur A1LB

Compte: 133000 **Impôt différé actif**

Date	JO	Pièce	Libelle	N° Doc	Debit	Credit	Solde
1/ 1/2021	00	1	REPORT A NOUVEAU EXE		53 618 412.31		
30/ 6/2021	81	608	IMPOTS DIFFERE S/IND CONGE		4 495 545.35		
30/ 6/2021	81	608	IMPOTS DIFFERE S/SS IND CONGE		1 074 614.94		
30/ 6/2021	81	608	REPRISE IMPOTS DIFFERE S/UTILISAT (			108 000.76	
30/ 6/2021	81	610	IMPOTS DIFFERE S/UTILISATION IDR			629 782.76	
30/ 6/2021	81	610	IMPOTS DIFFERE S/REPRISE IDR			13 743 339.52	
31/12/2021	81	1202	IMPOTS DIFFERE S/IND DE CONGE		4 296 614.97		
31/12/2021	81	1202	IMPOTS DIFFERE S/IND DE CONGE		1 026 130.93		
31/12/2021	81	1203	IMPOT DIFFERE SUR UTULISATION 2 E			1 520 820.00	
31/12/2021	81	1204	IMPOT DIFFERE SUR DOTATION 2021		865 115.00		
31/12/2021	81	1205	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT CONGE			2 113 711.00	
31/12/2021	81	1205	IMPOT DIFFERE SUR UTULISAT CONGE			8 739 736.00	
31/12/2021	81	1237	REGUL IMPOT DIFFERE SUR IDR 2020			13 259 741.76	
31/12/2021	81	1237	ANNUL ECR 610 J81			-13 743 339.52	
31/12/2021	81	1237	ANNUL ECR 1204 J81 IDR		-865 115.00		
31/12/2021	81	1237	IMPOT DIFFERE SUR REPRISE 12/2021			3 641 211.86	
			Total Cumulé ----------		64 511 318.50	30 013 004.14	34 498 314.36 D

الملحق 13

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F098226010016645

Désignation de l'entreprise : GROUPE SAIDAL SPA

Activité : Production Pharmaceutique

Adresse : BP 141 Route de Wilaya n°11 Dar el Beida

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

9/ Tableau de déterminition du résultat fiscal : MEDEA

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	**Bénéfice** / Perte	**1 005 261 646**
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		2 203 482
Impôts et taxes non déductibles		6 060 278
Provisions non déductibles		24 260 057
Amortissements non déductibles		204 800
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	
	Impôt différé (variation)	5 987 270
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		429 545
Autres réintégrations (*)		58 629 323
Total des réintégrations		**97 774 756**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		-
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		114 401 327
Total des déductions		**114 401 327**
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
	Total des déficits à déduire	-
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**988 635 075**
	Déficit	

الملحق 14

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F098226010016645

Designation de l'entreprise : GROUPE SAIDAL SPA

Activité : Production Pharmaceutique

Adresse : BP 141 Route de Wilaya n°11 Dar el Beida

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

9/ Tableau de déterminition du résultat fiscal : MEDEA

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	**Bénéfice** / **Perte**	**695 058 388**
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		685 605
Provisions non déductibles		11 211 799
Amortissements non déductibles		37 265 722
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		204 800
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	
	Impôt différé (variation)	6 513 189
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		721 647
Autres réintégrations (*)		**57 608 822**
Total des réintégrations		**114 211 584**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'elements d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		-
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissements lies aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		
Total des déductions		60 594 628
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		**60 594 628**
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
		-
	Total des déficits à déduire	-
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**748 675 345**

الملحق 18

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F098226010016645

Désignation de l'entreprise : GROUPE SAIDAL SPA

Activité : Production Pharmaceutique

Adresse : BP 141 Route de Wilaya n°11 Dar el Beida

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

9/ Tableau de déterminition du résultat fiscal : MEDEA

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	**Bénéfice** / Perte	**484 048 923**
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		7 116 105
Impôts et taxes non déductibles		2 460 918
Provisions non déductibles		-
Amortissements non déductibles		154 400
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	
	Impôt différé (variation)	5 860 356
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		115 158
Autres réintégrations (*)		**59 478 750**
Total des réintégrations		**75 185 688**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		4 612 563
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		160 110 845
Total des déductions		**164 723 407**
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
	Total des déficits à déduire	-
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**394 511 204**
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindres.

الملحق 20

RECAP DES IMPOTS DIFFERE ANNEE 2018 A 2022

ANNEE	IDR	CONGE PAYE	S SOCIALE	TOTAL	TAUX	I DIFFERE
2018	201 674 387,32	62 102 336,38	15 657 499,78	279 436 241,48	19,00%	53 092 885,88
2019	218 525 303,09	23 732 866,41	5 664 056,88	247 924 245,38	19,00%	47 105 606,62
2020	253 826 980,99	22 906 266,41	5 468 922,70	282 204 190,10	19,00%	53 618 796,12
2021	153 555 629,57	22 613 763,00	5 400 683,00	181 572 096,57	19,00%	34 498 698,35
2022	157 729 236,00	22 998 723,61	5 493 631,79	186 223 613,40	19,00%	35 382 486,55